

# هيئاتنا

الرقابة على المسرح والشاشة  
من السياسة للدين .. ومن الداخل للخارج

• حمدي قنديل:  
الرقابة في العالم العربي غيبة والحكومة سبب خلفنا  
• علي أبو شادي:  
انا زى ضابط شرطة أنفذ القوانين وبس!

## شهادات:

مدكور ثابت • مصطفى درويش • دينة شرف الدين  
• حوارات وشهادات:  
أبو العلا سلاموني ومريم ناعوم  
• كمال رمزي:  
لا يوجد رقابة مستنير



## مقالات

ماجدة موريس • مجاد البرعى • عصام زكريا  
ياسر علوان • شريف عوض



# هيئاتنا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير

Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 084 41  
Madinet Adaa Hayat el Iadris  
Gamet el kahera • Giza • Bldg 9 Apt 92  
E-mail: info@afteegypt.org  
www.afteegypt.org

الهاتف: 333 084 41 (+202)  
مدينة أدياء هوية درويش جامعة القاهرة  
عمارة ٩ الدور التاسع طابق ٩٢ - القاهرة



## الرقابة على السينما والتلفزيون في مصر من السياسة للدين .. ومن الداخل للخارج



البابا شنودة

بدرجات ولجان متعددة، لكن أهمية هذه القضية تأتي في إطار تعبيرها عن تعدد جهات الرقابة على الإبداع المرئي في مصر الآن، بل وازدواجيتها، ففي حين أن جهاز الرقابة على المصنفات الفنية التابع لوزارة الثقافة، هو الجهة المشوطة بها رسمياً الرقابة على الأفلام السينمائية، وكذلك رقابة التلفزيون فيما يخص المسلسلات، إلا أن رقابة الأزهر والكنيسة هما الآن جهتان رسميتان جديدتان أخيراً، ثم رقابة رابعة وهي الرقابة الأمنية سواء رقابة الداخلية أو وزارة الدفاع، وهناك أمثلة عديدة صارخة لتدخلاتها، حيث لا نسي ما جرى من منع فيلم البريء بطولة الراحل أحمد زكي، ولم يعرض إلا بعد مشاهدة وزير الدفاع ولجنة من كبار رجال القوات المسلحة له، وحذف نهايته، ثم رقابة خامسة أهلية، تخص بعض مديري دور العرض السينمائي، الذين في السنوات الأخيرة أعطوا أنفسهم الحق في حذف مشاهد بعينها، يرون أنها غير لائقة بناءً على شكوى بعض المشاهدين المحافظين، ولأن المعايير اختلطت ما بين غير اللائق واللائق والممكن وغير الممكن، فإنه من الممكن الآن الإطاحة ببعض الأفلام إذا ما وجد صاحب دار العرض أنها غير مريحة ووضع أخرى مكانها، وحيث تحول المعارض إلى رقيب وحكم مقياسه إما أخلاقى أو مالى في تحقيق أقصى ربح من عرض الفيلم.

يعنى بالضرورة تغليب عقيدة على عقيدة، في بلد يقر دسوره بحق الاعتقاد، ومبدأ لكم دينكم وفي دين، وهنا جاء الرد أخيراً على لسان شيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوى من خلال مكالمة تلفزيونية قال فيها بشكل قاطع، إن المسيحيون أحقرار في تقديم ما يتفق وعقيدتهم أي تقديم هذا الفيلم، وبالتالي فهذا شاقهم وحدهم، وهم غير ملزمين بإرسال النص ( السيناريو ) إلى الأزهر، واعتبر ذلك مكسباً تاريخياً لتأكيد حرية أصحاب كل ديانة في مصر في التعبير عن شوقهم وأحواهم وعقيدتهم من دون وصاية عقيدة أخرى حتى لو كانت عقيدة الغالبية، بيد أن هذا المكسب التاريخي لم يحل القضية، وإنما منح من جانب آخر حقاً للكنيسة إلى جوار الأزهر كسلطة منع وإباحة للأعمال الفنية في مصر، وهو ما يعنى أن المؤلف الذى حصل على الحق بالكتابة عن السيد المسيح من منظور مسيحي، أصبح تحت طائلة الكنيسة المسيحية ومواقفتها على النص، أي إباحته أو منعه وهو ما استغرق وقتاً طويلاً للغاية، لأن الكنيسة في تقديرى فزجت بهذا الحق الذى تحقق، لذلك حظي



شيخ الأزهر

غالى، والذى دخل من أجله في مساجلات وحوارات طويلة في الصحف وفي الفضائيات في برامج " التوك شو " الشهيرة من " القاهرة اليوم "، على شبكة الأوربت السعودية، إلى " البيت بيتك "، الذى تبته القنافة المصرية الثانية، إلى برامج أخرى بدأت الحوار حول الفيلم بأن الإسلام يمنع تقديم الأنبياء على الشاشة وقد أضيف إليهم أيضاً العشرة المبشرين بالجنة، من خلال مجمع البحوث الإسلامية، ومن ثم فإن الفيلم يعد ممنوعاً مقدماً، غير أن الكاتب كان يحتكم إلى مبدأ المواطنة والدستور ويتساءل: هل يمنع الأزهر أو مجمع البحوث أو غيرهم غير المسلمين من التعبير عن شوقهم الدينية، وإذا كانت المسيحية لا تحرم تناول الأنبياء والرسال و ظهورهم في أعمال فنية درامية، فكيف يحدث هذا الرقضى، والحقيقة أن تناول قضية المنع والتحرير من خلال برامج الهواء ذات الشعبية، قد نقل القضية من محافل المثقفين إلى ملاعب الجماهير العادية، التى عبرت عن وجهة نظرها من خلال رسائل الإسم إم إس وبعض المكالمات التى صبح بها وقلت هذه البرامج، إذ فاجأ هذا الطرح الأغلبية التى لم تدخل في سجلات على حول حقوق الاختلاف الدينى في دولة المواطنة، وبالتالي انحاز عدد كبير من المشاهدين إلى مبدأ رفض الفيلم، الذى كان في مرحلة ما قبل الكتابة، من مبدأ تحريم الإسلام لظهور الأنبياء وأوامره النهائية في هذا الشأن، بينما قال البعض الآخر إنهم يرون رؤية فليماً روائياً مصرياً عن السيد المسيح، بعد مشاهدتهم لأفلام أجنبية أمريكية وإيطالية عديدة عرضت في مصر عن حياته، غير أن الجدل العام وصل إلى أهم نقطة حين طرح مؤلف الفيلم على مقدم برنامج القاهرة اليوم سؤالاً رداً على سؤاله، أنه بقبول الموقف الإسلامى



بقلم : ماجدة مورييس

قصة الرقابة في مصر مع الفنون المرئية قصة مثيرة، تستحق أن تروى لأسباب متعددة، أولاً أنها بدأت مبكراً مع بدايات السينما في مصر، وأيضاً مع بدايات دخول التلفزيون إلى حياتنا، ولكن المهم تذكر أن الرقابة على السينما والتلفزيون ليست اختراعاً جديداً للسلطة السياسية وهىأتا الإدارية إنما اختراع يسبق هذه الفنون، بدأ أولاً في عالم الكتابة بدأت بالسياسة ثم الأدب، ثم انتقلت منه لعالم المسرح، وطالت بعض من أهم الأعمال الكوميدية والتراجيدية، غير أن قمة هذه المهجة على المسرح جاءت مع منع مسرحية عبد الرحمن الشرقاوى الشهيرة " الحسين شهيداً "، في السبعينات وذلك ليلة عرضها، وما تبع ذلك من جدل أبرز ظهور سلطة القمع باسم الدين في ذلك الزمن، وهى ضجة كان لها أهميتها في إطار ذلك الظهور لسلطة إضافية، سوف يصبح لها شأن كبير فيما بعد، وبالتحديد مع ظهور جماعات تطالب بسيطرة الدين على الحياة، وازدياد نفوذها على المجتمع، ومحاولتها خلق مرجعية دينية لأى أمر دنيوى، خصوصاً الأعمال الفنية، وأن يكون للأزهر والكنيسة حل هذه الرجعية، ومن هنا نفهم مثلاً لماذا طال الجدل حول فيلم " المسيح "، الذى ترمع شركة مصرية إنتاجه كأول فيلم روائى عن حياة السيد المسيح، وهو الفيلم الذى كتبه المؤلف فايز



## من الملكية للجمهورية

من الجدير بالذكر هنا ونحن نتحدث عن الرقابة الدينية والرقابة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والريحية، أن نعود إلى التأكيد على أصل الرقابة والنوع، وهي الرقابة السياسية التي قطعت شوطاً طويلاً في إحصاء عشرات الأفلام من أهم ما لها، وفي إيقاف عشرات غيرها قبل أن تتحول من نصوص إلى شرائط سينمائية، وإن هذا المنع لم يطل عهداً بذاته إنما استمر منذ بدايات السينما في العهد الملكي بمنع فيلم "لاشين" إخراج فريز كرامب، إلى العهد الجمهوري الذي سجلت فيه حالات عديدة للمنع والحذف، أشهرها كسب صورة الملك في شريط أي فيلم، في أي لقطة من الأفلام التي صورت في العهد الملكي، أو قيام بعض منتجي السينما بإضالة مشاهد تحمي الثورة بسعد قيامها في محاولة لركوب موجة الترفل لها، أو إنتاج أفلام دعائية عن الثورة والبشر بها، مثل فيلم الله معنا، ومصطفى كامل واللذان كانا ضيفين دائمين على قسوالق هيئة الاستعلامات التي كانت تعرض في ليالي الصيف في الحدائق العامة للشعب، بيد أنه بعد مرور سنوات على الثورة وظهور النافطات التي بين النظرية والتطبيق، ونحو قوى المعارضة السينمائية سواء لشخص زعماء الثورة أم ممارستها أدى ذلك لظهور أفلام شكلت صداماً مباشراً بين مضمونها والرقابة كما حدث مع فيلم "شي من الحرف"، لمخرجه حسين كمال عن قصة الراحل ثروت أباظة والمعروف بعداته للثورة، حيث يمثل بسطل الفيلم "عريس" في دكتايوريتيه ويطشه بأهل القسرية التي ينتمي إليها صورة رمزية لا تخطئها عين، وأنه كان يقصد الرعيم الراحل جمال عبد الناصر، والذي رفضته الرقابة، لكن المدهش أنه عرض



بأمر مباشر من عبد الناصر شخصياً، في موقف تاريخي حاول به التأكيد على حرية التعبير والانتقاد، بل إن المدهش هو السينما المصرية في ظل مرحلة القسرة العام أن قدمت عدداً من الأفلام قدمت نقداً مباشراً للثورة وخطاياها وسمح بعرضها من أشهرها، "ثرثرة فوق النيل"، و"ميراث"، غير أن فيلم "الكرك" كان الفيلم الذي ثار حوله جدل كبير بين فئات ومثقفى ونقاد السينما المصرية، حيث جاء هذا الفيلم بعد الفجعة الشرسية على السينما المصرية بعد إلغاء القسرة العام منها، في مطلع السبعينات مع مجيء الرئيس الراحل السادات، بتشويه الثورة وممارستها ضد كل القوى الوطنية بالاعتقال والتعذيب، وهو مأخوذ عن قصة للكاتب الكبير نجيب محفوظ، حيث اعتبره الناصريون هجوماً مباشراً على المرحلة الناصرية لحساب الساداتية، خصوصاً أيضاً بعد مهزلة فيلم (المذنبون) الذي رفع من دور العرض بعد التين وعشرين أسبوعاً بتهمة نشر العسل القذر للفساد الذي بدأ ينتشر مع مجيء السادات للحكم، والذي حول بسبب إجازة عرضة أربعة عشرة رقيباً للتحقيق وإيقافهم عن العمل وإيقاف ترقياتهم بل وعزلهم ثم صدور التعديلات الشهيرة التي قام بها الراحل الدكتور جمال العفيفي في قوانين الرقابة والتي شلت منتجي السينما وجعلتهم يتراجعون عن إنتاج أي أعمال تطرح قضية أو مضموناً حقيقياً أخذاً بالأحوط أن يجدوا أنفسهم وأعمالهم في موقف شبيه بما حدث في "المذنبون"، والغريب أن الفجعة على هذا الفيلم أتت من مجرد خطاب أرسل في بريد الأهرام من مصري يعمل في أحد دول الخليج، يشكو فيه مما تسبب هذا الفيلم فيه من إخراج له ولغيره من المصريين العاملين معه لما عرضه من فساد استثنائي، فجعلهم مصدر سخرة من العرب الذين يعيشون وسطهم، الغريب أيضاً أن الرقابة على المصنفات الفنية بعد الذي حدث لها تحولت إلى أداة قمع مباشر لأي فكر أو جرة في التناول في أي أعمال تعرض عليها كسيناريوهات، وطبقت فيها مقولة الأديب الوزير يوسف

السباعي الذي أصبح وزيراً للثقافة بعد العفيفي، وهو عدم انتظار وقوع البلاء أي بتصوير الفيلم، إنما رفض السيناريو نفسه من البداية، وحيث تحولت نهاية السبعينات إلى مرحلة السينما الحزيلة النافهة الخالية من المضمون والتي تعتمد على الضحك العليل، حيث قلغ نجوم جدد من الخلف إلى الصدارة على رأسهم نجم الكوميديا الكبير عادل إمام الذي انتقل من أدوار السيد إلى دور البطل، وصاحبه نجم غانم وسعيد صالح، على حسب أسماء مثل محمود ياسين وحسين فهمي، وحيث ظلت هذه السينما تحتل بضع سنوات أغلب دور العرض، وإن بدأ الحال يختلف مع ظهور جيل الثمانينات من المخرجين (محمد خان، خيرى بشارة، عاطف الطيب، داود عبد السيد)، ومن الكتاب (فايز غالي، بشير الديك، وحيد حامد) والذين حظوا وصيدهم بعدد من الأفلام المحترمة، بل شقت طريقها للمهرجانات الدولية، وحيث عاد التوازن إلى السينما المصرية إلى حد كبير بعد أن تحررت الرقابة من عقدة الخوف التي لازمتها بعد فيلم "المذنبون"، حتى ظهرت مؤرخا متغيرات الواقع عبر نحو التيارات الدينية، والمؤسسة الدينية إسلامية ومسيحية، والجهات الأمنية وغيرها كما أسلفنا.

## من الأفياال إلى بنت من شبرا

في التلفزيون بدأ الأمر مختلفاً، فالرقابة تطول البرامج وليس الأعمال الدرامية في المرحلة الأولى للثلاثينيات، وحيث أرسى سعد ليب مبدأ أن المبدع هو الرقيب على نفسه، قبل أن يترك منصبه كرئيس للتلفزيون، وحيث تبدأ الرقابة على الأعمال الدرامية بسيطة ثم تزداد غلواً مع متغيرات السبعينات وتحول الإنتاج الدرامي التلفزيوني من خدمة تقسالية تقسدها الدولة لشاهديها وتدعمها، إلى هدف الربح أي العرض والطلب، وظهور دول الخليج كمشتري لهذه الأعمال، ومع مرحلة الانفتاح بعد عام ١٩٧٤ وظهور شركات الإنتاج التلفزيونية الخاصة والتي جاءت أغلبها خليجية، وظهور لائحة المنوعات السعودية الشهيرة،

أصبحت الأعمال التي تنتج تعرض على تطبيق هذه اللائحة بكل دقة وإلا يكون المنتج الدرامي مصيره الفشل في البيع والعرض بسدول الخليج، فغيرت أمور كثيرة في نوع الموضوعات التي يتم تناولها، أخطرها عدم إظهار تضال العمال والاعتصامات، وعدم الاقتراب من الملكية بالإهانة أو التحريج، أما على المستوى الاجتماعي فأصبحت الأعمال التي تتناول الإخلاط بين الجنسين بمنوعة، لتنته إلى منع القبلات على الشاشة، والرقص الشرقي، وشرب الخمر، بل أصبح هناك ما يسمى بالحلوة غير الشرعية لحتى لو اجتمع زوج وزوجته فلا تراهما في الفراش ولا يقفل عليهما باب ما دامت ليست زوجته بالفعل، وعشرات المنوعات التي عانت منها الدراما التلفزيونية، ومن بين أسوأ ما تعرضت له الدراما التلفزيونية في الثمانينات بعد صعود أيضا التيارات المتأسلمة أيضاً، هو ما حدث لسلسل "الأفياال" لمخرجه إبراهيم الصحن، عن قصة الكاتب الكبير فتحي غانم، حيث قامت الرقابة بمذبحة للسلسل حذفت منه العديد من المشاهد التي قتل نحو التيار الديني وصعوده، وتأثيره على الشارع المصري واستخدامه العنف في تحقيق أغراضه، وحيث أعلن كل من الكاتب والمخرج احتجاجهما على ما تم للعمل من تشويه. أما الكاتب أسامة أنور عكاشة والمخرج إسماعيل عبد الحافظ في مسلسلها لياالي الخلمية دارت سجلات ساخنة بينهما وبين الرقابة في كثير من مضمون المسلسل الذي جاء في عدة أجزاء، وذلك فيما يخص رؤيتهما للمجتمع المصري سواء في المرحلة الناصرية وما بعدها في عهد السادات، حتى يبلغ الأمر بالمخرج أن أصبح يراجل الانتهاء من مونتاج كل حلقة من المسلسل إلى ما قبل عرضها على





## ♦ الإعلامي "حمدي قنديل" :

# الرقابة غبية .. والحكومات سبب تواجدها

♦ حوار : تسرين الثريات

في التلفزيون المصري واستمرت بالعمل فيه إلى عام ٢٠٠٣ وتركته قبل وقت قريب من بدء الحرب الأمريكية على العراق، فقد كانت في وجهة نظر مختلفة عن النظام، وبحرور الوقت كان العيار التقني يزداد مع اقتراب الغزو الأمريكي، ومن ثم كان الصدام يزداد بين وبين الرقابة في التلفزيون وهو ما جعلني أرفض الاستمرار في تقديم البرنامج.. وفي آخر حلقة من برنامجي "رئيس التحرير" أردت أن أوصي رسالة للمشاهدين من أن مغادرتي للتلفزيون وتوقف البرنامج بسبب ضغوط الرقابة، فقد كانت لدي فقرة أسئلة مأثورة كنت أقرأها نهاية البرنامج، وكانت المرة الأولى والأخيرة التي أقوم بتقسيم تلك الأقوال، لأنني كنت أعلم أن الرقيب بالتلفزيون مسوف يحذف منها.. وفي غالبية الوقت يكون حذف الرقيب غير مهني، والرقابة في نهاية الأمر غبية وإن لم يكن في معظم الأحيان، لأنني لو كنت الرقيب وقتها لكانت حذفت الفقرة بأكملها.

وبعد هذه الفترة قدمت برنامج "قلم رصاص" على تلفزيون دبي، ولكنني فوجئت وبعد ما يقرب من خمسة أعوام تمتعت فيهم بأكثر قدر من الحرية في حياتي المهنية - بقرار إيقاف البرنامج، وقلت الأسباب



حمدي قنديل

منذ سنوات عمله الأولى في مجال الإعلام التي بدأها عام ١٩٦١، والإعلامي "حمدي قنديل" يواجه دوماً معاركة مع أجهزة الرقابة، التي اعتادت أن تمنع برامجه على شاشات التلفزيون منذ عام ١٩٩٦، وإلى عام ٢٠٠٨ والتي منع فيها عرض برنامجه "قلم رصاص" وقصد سبقه "رئيس التحرير".

"حمدي قنديل" الذي يعمل كماً هائلاً من الحرية، لا يزال مصراً على مناهضته لكل أشكال الرقابة في مصر والعالم العربي، والتي لم تعد متحصرة فقط في جهاز الرقابة ذاته، لكن إلى رقابة الجهات السيادية في مصر والوطن العربي.

وطول فترة عمله في الإعلام المصري والعربي أوقعت برامجه أكثر من مرة، الأولى - كما يقول حمدي قنديل - كانت عام ١٩٩٦ عندما عدت إلى مصر بعد فترة طويلة من العمل في لندن، كنت أقدم برنامج "مع حمدي قنديل" على تلفزيون ART واستمر عامين فقط، وبعدها حدثت بعض الضغوط على الشيخ "صالح كامل" صاحب الخطة، من جانب حكوم السعودية، وكانت هناك عبارة أصبحت تقال دوماً في سياسة المنع وهي "الجماعة مش مبسوطين"، ومن ثم شعرت أنني عبء كبير عليهم، وانسحبت.. وبعد ذلك انتقلت للعمل

القنوات الفضائية الخاصة، والتي دخلت كطرف في عملية العرض حيث لم يعد ممكناً رقابياً منعها من عرض أي شيء تقسره، وهي فقرة بكسل المقاييس فبعد عشرين عاماً من منع فيلم "الرسالة" لمخرجه مصطفى العقاد في مصر بقسار من الأزهر، ها هو أصبح معروفاً على شاشات الفضائيات، وهكذا ما حرره الأزهر طوال هذه السنوات ذهب ادراج الرياح وشاهد الشعب المصري الفيلم رغمًا عن أنف من منعه، بل عرض على الشاشات المصرية مؤخرًا فإن كل الأعمال التي خصيت من مشاهد كثير منها وقائي، بسأت هذه الفضائيات تعرضها كاملة غير منقوصة، وعلى سبيل المثال مسلسل "الأفيال"، "بنت من شبرا"، فيلم "البريء"، بل إن مسلسلًا خليجيًا هو "فجنان دم"، منعت السعودية عرضه في رمضان الماضي بسبب ما قيل عن اعتراض بعض القبائل لإثارته لعرات قبلية قديمة، ثم عادت فوافقت على عرضه على شاشة أم بي سي، الآن في رمضان الحالي ومن المؤكد أن الحل الفضائي أسقط الكثير من قلاع وحصون المنع بالعرض تلفزيونياً، في نفس الوقت لا تزال هناك بقايا من قوة الرقابة في بعض الأعمال مثل هذا المسلسل الذي أوقف عرضه بعد ثمانية حلقات فقط عام ٢٠٠٦ وهو مسلسل "الطريق إلى كابول" لأسباب تخص تقليده صورة لتورط قوى عربية عديدة في الحرب الأفغانية ولا زال المنع ساريًا لكن هل سيظل الحال على ما هو عليه؟ أعظم لا فحرية التعبير تكسب كل يوم أرضاً تتسع رغمًا أنف المتشددين، وخاصة بعد دخول الإنترنت طرقاتاً في إمكان تنزيل الأفلام والمسلسلات وكل ما يتعلق بالصورة بعد تزايد سرعة التوزيع بشكل مذهل، كذلك القدرة على التخزين، حتى بلغ الأمر أنه يمكن لأي مشترك في الإنترنت تنزيل فيلم في ساعة ومشاهدته، وأصبح هناك خزانات بقسرة تخزين ١٠٠٠ جيجا، بمعنى لو كان الفيلم يخزن على مساحة جيجا، فإن خزنة بهذا الحجم يمكن أن يخزن عليها ألف فيلم، وهكذا لن تستطيع أي رقابة أن تشوه الأعمال الفنية أو أن تحجبها عن المشاهد.

شاشة التلفزيون بنصف ساعة، بحيث لا يكون أمام الرقابة فرصة لمشاهدة الحلقة وحذف أي شيء منها، بسيد أن الله الدين وتغلغل الطرف في داخل التلفزيون المصري، والشروط الخليجية، أقيمت الدراما التلفزيونية المصرية لفترة طويلة محرومة من تناول ظاهرة الطرف، حتى مطلع التسعينات، وظهور الجماعات الدينية الإرهابية، ومحاولة اغتيال بعض قيادات الدولة، والتي أدت بتغير النظرة في مواجهة هذه التيارات عبر الدراما، فتم إنتاج مسلسل العائلة للكاتب وحيد حامد وإخراج إسماعيل عبد الحافظ كان هذا عام ١٩٩٤، وذلك بعد محاولة اغتيال وزير الإعلام في المسلسل، لكنه جاء مسلسلًا يدين تلك الجماعات ونواياها الإجرامية تجاه هذا الوطن كله، ثم سقط آخر مانع راقى والذي كان أيضاً بعد من اغترافات في تناول بعض مسلسل "أوان الورد"، لنفس المؤلف والذي طرح العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، عبر مسيحية كانت متزوجة بمسلم، وإن كان من طرف آخر فتح لاحتجاج من نوع آخر والذي أتى من جانب الكنيسة، والتي حدثت بها ثورة عامة أن تقدم هذه القصة التي وكأنها تروى زواج المسلم بمسيحية أو كأنها تكسر حدودها، رغم إن المسلسل لم يكن يقصد ذلك، بل أراد توكيد جمال العلاقة الإنسانية بين المصريين، لكن هيهات حيث أن حالة الاحتقان الطائفي التي تغلغلت في أنفس المسيحيين وبعض الممارسات غير المستولة من قيادات سياسية وأمنية في مواجهة حالات مشابهة، وأخرى في صدامات، وثالثة في اعتداءات من متطرفين على مسيحيين وعلى كنائس، أن تسبب هذا الإعلان عن ظهور سلطة جديدة هي سلطة الكنيسة في التدخل الرقابي، فأصبح تدخلها موازياً لتدخل الأزهر في إجازة هذه الأعمال وفرض وصايته عليها، خصوصاً بعد بعض الأعمال السينمائية أبرزها فيلم "محب السحابة" لمخرجه أسامة فوزي عام ٢٠٠٤، وحيث نجحت هذه الرقابة الكنسية في منع عرض مسلسل بسنت من شبرا عام ٢٠٠٥، لكن هناك تغير بدأ يحدث تأثيراً على استحياء بعد ظهور



القذافي



## الرقابة على السينما

# مسموح بالكلام .. ممنوع التصوير !



✦ بقلم: عصام زكريا

في حوار لواحد من كتاب السيناريو، وهو أيضاً كاتب صحفي، سألته الصحفية عن أعماله السينمائية "الهياطة" التي قُتل بالشتائم والألفاظ "الخارجة" ذات المعاني والإيهامات الجنسية، فأجاب بما معناه أن لغة الكلام ليست مشكلة وأن التراث العربي يتلى بالكذب والأشعار الجنسية، وأنه ليس لديه اعتراض على الجنس طالما ظل في إطار لغة الكلام، بينما أبدى اعتراضاً شديداً على أن يكون التعبير عن الجنس بلغة الصورة على الشاشة من خلال علاقة بين الثين أو جسد عاري.

هو "تكلم .. ممنوع التصوير !". العين العربية، إذن، غير مدرسة على التعامل مع الصورة، ويصعب عليها الطريق بين العري الفني والعري المقلن بالشهوة والإثارة، ولذلك يشكل الجسد مشكلة هائلة في السينما العربية تحتاج إلى بحث مفصل، ولكننا هنا نقصر على علاقتها بالرقابة وحرية التعبير كمدخل لموضوعنا. الخوف من قوة الصورة وتشديد الرقابة عليها أكثر من الكلام المطبوع موجود في كل المجتمعات، ولكن بدرجة أقل، ومع إنشاء نظام التصنيف العمري للأفلام لم يعد المنع مطروحاً إلا في حالات نادرة جداً .. لكن الصورة .. أي صورة .. هي شيء ملبس ومثير للشك والريبة في المجتمعات العربية الإسلامية (مع استثناءات قليلة في بلاد ظلت على صلة قوية بتراتها البصري مثل إيران والمند)، ويزداد الأمر تيبساً حين يتعلق بالصورة المتحركة - السينما -

تأملت هذا الحوار طويلاً، وشعرت بساخرة، ثم الغضب، من هذا المنطق الملتوي الذي يشبه منطق من يرمون الخير ويحللون المخدرات .. وعندما هدأت الضحك في ذهني بعض الأفكار التالية: المنطق الذي يتحدث به السيناريست المشهور لا يقتصر عليه وحده أو على فئة قليلة من الجمهور، ولكنه يعبر عن رأي سائد في الثقافة العربية بشكل عام لا يمكنه التعامل مع الصورة ببساطة، وجزء من ذلك يعود لأسباب دينية تاريخية ناتجة عن تحريم التصوير. الشيء الثاني هو ما ذكره السيناريست عن كتب التراث التي قُتل بالصورة الجنسية الأيرونيكية واليوروبوجرافية أحياناً .. وقد لا يعلم القارئ أن التراث العربي من أكثر الثقافات اجتراراً على نصوص جنسية صريحة .. ربما كان جزء كبير منها نوعاً من التعويض عن الحرمان من الصور .. وعلى عكس عنوان فيلم المخرج يوسف شاهين "سكوت .. هنصور !" يمكن أن نقول إن الشعاع السائد في بلادنا

ضغوط متكررة من الاحتجاجات العربية .. نظراً لأن في كثير من الأحوال ما كنت أقول الكثير من الكلام المزعج لجهات وحكومات عربية متعددة .. فقد تكاثرت الجهود ولم يبق إلا برنامجي "قلم رصاص" في ديسمبر ٢٠٠٨ "قبل فترة قصيرة من بدء الحرب على غزة .. بعد تجاوزك المتعددة في وقف برنامجك .. ألم تصب بالإحباط ؟ لا .. ولكن هذا يولد بداخلي شعور معاكساً لما ينصرونه المسؤولون .. وماذا يحدث ؟ "هايز حقوقي .. مثل هازعق" .. كما أني صعب أن أتنازل، لأنه لا يوجد مورد للتنازل .. منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن .. هل شكل الإعلام تغير في ظل وجود الرقابات .. ؟

من الصعب الحكم على الإعلام في فترة الستينيات بمفاسيس اليوم .. فمثلاً الحرية الإعلامية الموجودة الآن لم تكن متوفرة في الستينيات، خاصة وأن موضوع الحرية لم يكن مثاراً وقتها بقدر ما كانت مثارة قضائياً مهمة مثل إجلاء الاستعمار.



الشيخ صالح كامل

غامضة وغير واضحة .. والفرقة الثالثة كانت في ليبيا، عندما عرضوا علي عمل نفس البرنامج هناك .. وما لفت نظري وشجعت للعمل في هذه القسنة أمران: الأول لأنها قسنة حاصصة، والأمر الثاني أن صيغة ملكيتها غير متداولة نظراً لأن القناة يملكها اتحاد الكتاب والبدع، ومن ثم وافقت إضافة إلى أن وجدت لديهم برنامجاً مدهشاً وتجراً غير مألوفاً، وبالتالي صدقتهم، وكان شرطي الوحيد في العقد هو تقديم برنامج ذات طبيعة حسنة .. وللأسف الشديد طارتين الحكومة المصرية، حيث أصر الرئيس مبارك مكالمة مع الرئيس الليبي "معمر القذافي" كان من ضمنها وقف عرض البرنامج .. القناة الليبية رفضت ذلك في بداية الأمر وعرضت البرنامج، إلى أن جاء قرار رئاسي بتأميم القناة وضمها لخدمات الإذاعة والتلفزيون الحكومي في ليبيا .. وما تفكيرك لقرارات المنع المتوالية لبرامجك أينما ذهبت .. ؟ أعتقد أنه لا يوجد مسئول لديه الشجاعة أو الثقة الكافية لكي يفسر مسوقه شفاء منع عرض البرنامج في محطاته الثلاثة .. وغالباً ما تأتي القرارات بطرق متتوية وغير مباشرة، عن طريق تعليمات عبر البريد الإلكتروني مثلما حدث معي في تلفزيون دبي ..

ذهبت إلى دبي وأنت تعلم من أن الإعلام في دبي تحديداً يتمتع بأكثر قدر من الحرية، في الوقت الذي يفقد فيه إعلامنا المصري الحرية .. ما تعليقك ؟

ليس بالضرورة .. لكن ما حدث كان حالة استثنائية .. ولا أعتقد أن الإعلام الإماراتي أو الخليجي لديه حسنة كبيرة، فكافة المحطات حكومية وتأخذ أوامر من الحكومة .. أما استيعادي وإيقاني فقد كان استثناء ..

ماذا تعني بالاستثناء .. ؟

هذا أمر غير مفهوم لي حتى الآن .. كما أن قدر الحرية الذي تمتعت به كان شيئاً مدهشاً بالنسبة لي وللآخرين .. وكانت أيضاً مفاجأة غير معتادة وغير متوقعة .. وكنت أعلم أن حكومة دبي كانت تحت



الأكثر تأثيراً وخطورة من الصور الثابتة ، حتى أن هناك بلاد مثل السعودية لا تزال تحرم إنشاء دور عرض سينمائي. وقد تارت ضجة هائلة مع السماح أول دار عرض مخصصة للنساء والأطفال منذ عامين. الشيء نفسه سنجدته بدرجات متفاوتة في بلاد الخليج العربي. والبلاد العربية بشكل أقل قليلاً.

الصورة .. خاصة المتحرك منها .. هي شيء يجب مراقبته ميدانياً على عكس اللغة التي لا تشكل خطورة كبيرة، ليس فقط لارتفاع نسبة الأمية في المجتمعات العربية ، ولكن أيضاً لأن تأثيرها محدود بحكم الاعتياد عليها على عكس الصورة. وأيضاً لأن قسماً على التحريض والإثارة قليلة مقارنة بالصورة . يؤمن العربي بأهمية الصورة مردداً المثل الشائع "صورة واحدة تساوي ألف كلمة "، ولكن ليس دائماً بالمعنى الجيد الذي يقال به المثل في البلاد الأخرى، بل غالباً ما يكون مصحوباً بسرع من الفسق من خطورة الصورة. السيناريست الذي أبدي تقبله للأدب المكتشف، والألفاظ الجنسية أو ذات الإيهامات الجنسية في الأفلام، ينادي في مقالاته الصحفية بالحرية الفكرية والسياسية، ولكنه يندس بشدة من حرية الصورة .. وبما أن حرية الصورة تفرق بالجنس في أذهان أجيال كاملة كان الجنس بالنسبة لها مرتبطاً بالصور الفوتوغرافية أو المتحركة.

السينما مقلقة للرقباء وللسلطات لسبب آخر هو شعبيتها الطاغية وقدرتها على الوصول إلى أكبر عدد من الناس بسهولة لا تتوفر لأي فن أو وسيط إعلامي آخر، باستثناء التلفزيون . وكلما زادت قدرة الوسيط على الوصول إلى الناس كلما خشي الرقباء

وأصحاب السلطة منه ولذلك فإن التلفزيون يخضع للرقابة في أكثر البلاد تمتعاً بالحرية .

مع ذلك يمكن أن تلاحظ بسهولة أن الرقابة على السينما والتلفزيون في البلاد الغربية يكاد يقتصر على مشاهد الجنس والعنف المبالغ فيه، ولا يمتد إلى السياسة أو الدين إلا في حالة تجاوز الرأي إلى حد إيذاء أو تهديد حرية فرد أو مجموعة أخرى سياسية أو دينية.

تظل مشاهد الجنس والعنف هي مصدر القلق الأول لكل الرقباء في العالم، وذلك من منظور تربوي ونفسي وليس من منظور أخلاقي. فبسبب محتواها المثير لدرجة قد تؤثر على الأطفال والشباب بشكل سلبي يحرص الرقباء ، ومعظمهم يتشكل من تربويين وعلماء نفس واجتماع، على تنظيم عملية العرض للمحتوي البصري للسينما والتلفزيون بحيث لا يتعرض الصغار لما قد يؤذيهم أو يتعرض الكبار لشيء قد لا يرغبون في مشاهدته.

دور الرقابة التي تعتمد التصنيف العمري للأفلام أو المواد هو " الشئ " فيما يتعلق بالصغار فقط، ولكن بالنسبة للراشدين هو مجرد دور " تحذيري ".

### ولنأت إلى بلادنا

هنا نجد أن الرقابة دورها أخلاقي وأمني بالأساس، وليس تربوياً على الإطلاق.. وأنه لا توجد رقابة واحدة بل عشرات من الأجهزة والمؤسسات وحتى الأفراد !

كذلك نجد أن مراقبة وحذف المشاهد الجنسية والعارية ليست إلا جزءاً من اهتمام الرقباء الرسميين وغير الرسميين على السينما.

الرقباء لديهم قلق من السينما نفسها ومن أي مضمون تقدمه .

على سبيل المثال الصارخ فإن الرقابة على المصنفات الفنية تحذف

أي شيء يمس الرئيس أو عائلته على الشاشة، ورغم إن الصحافة أصبحت تتناول هذا الشأن بحرية كبيرة نسبياً . الشيء نفسه فيما يتعلق بكثير من الموضوعات السياسية والدينية التي تناوفا الصحف بحرية أكبر بكثير مما يمكن أن تسمح به الرقابة في الأفلام.

قوانين الرقابة على المصنفات الفنية في مصر هلامية ومطاطة، وحسب تعبير الرقيب الحالي علي أبو شادي " يمكنها تقرير جمل أو منع ثلثة" بمعنى أن الأمر يخضع برمته لتقدير ومزاج الرقباء الخاضع بدوره للمزاج العام في أجهزة السلطة.

على الورق، ونظرياً، يبدو من المستحيل أن تصنع فيلماً له أي معنى، لأن أي معنى يمكن أن يهدد المحرمات الرقابية الثلاثة: الأديان وأمن الدولة والأدب العامة .

والمعجب أن الرقابة على السينما في مصر تبدأ منذ اللحظة الأولى التي ستفكر فيها في صنع فيلمك. في البداية سيتعين عليك أن ترسل السيناريو إلى الرقابة لتبدي رأيها فيه وتحذف ما يعن لها من مشاهد.

بعدها سيتعين عليك الحصول على موافقات بالتصوير من وزارة الداخلية . إذا ضبطك عسكري المرور وأنت تصور في الشارع بدون تصريح فقد تذهب إلى السجن ! بعد أن تنتهي من التصوير سيتعين عليك أن تعود بالفيلم إلى الرقابة، وأحياناً مستعظراً إلى الذهاب به إلى وزارة الداخلية أو أمن الدولة أو المخابرات أو وزارة الدفاع أو الأزهر أو الكنيسة أو حتى نقابة الفنانين والأطباء!

إذا اعتراضت أي جهة من هؤلاء على الفيلم فالويل لك، لأنك ساعنتها لن تحصل على الترخيص بعرض الفيلم ، وفي هذه الحالة سوف يتم سجنك إذا تجرأت وعرضت الفيلم .. أنت وصاحب المكان الذي سيرضه . الهدف النهائي للرقابة هو بالتأكيد دمار

العرض السينمائي العامة، والتي تنتهي عندها رحلة الفيلم .. ولكن ماذا لو كنت تصنع فيلماً ليس من طموحه الوصول إلى دور العرض؟

خلال السنوات العشر الماضية ظهر العديد من الأفلام المسماة بـ " المستقلة " ، ومعظمها أفلام تسجيلية وقصيرة يصنعها شبان بامكانيات متواضعة دون أن يتقدموا للرقابة بسيناريو مسبق، كما يتحايلون على تصاريح التصوير الخاصة بوزارة الداخلية سواء بالتصوير بدون تصريح أو بالحصول على تصاريح أعمال أخرى (برنامج تلفزيوني أو فيلم سياحي مثلاً)، أما مشكلة العرض فمحسولة لأنهم يكفون بعرض أفلامهم في أماكن صغيرة ذات طيبة ثقافية معينة مثل المراكز الثقافية والمهرجانات المتخصصة وحتى مهرجانات الدولة القومية والدولية .. ومن الغريب أن الرقابة الرسمية تتجاهل عدم حصول هذه الأفلام على ترخيص رقابية إلا إذا وصل الأمر إلى عرضها في دور العرض العامة، كما حدث في أزمة فيلم " عين شمس " الذي صبح يعرضه في النهاية ولكن باعتباره فيلماً أجنبياً!!

وفي بلادنا لا يقتصر الأمر بالطبع على الرقابيات الرسمية لأن كل فرد يعتبر نفسه رقيباً على الآخرين، وهي إحدى طبائع الأفراد في المجتمعات المقهورة الديكتاتورية . في بعض البلاد العربية يعرض القهويون قهريهم بالعمل كمخبرين للبوليس والمخابرات ، وفي بعضها مثل مصر يعملون كرقباء على الفنون.

في مناخ خائف للإبساغ مثل هذا يصعب أن يخرج أي عمل فني أصيل أو حر، ولذلك يسود التقليد والنسخ والرقابة الذاتية التي هي أسوأ أنواع الرقابة على الإطلاق، لأنها تمنع العقل نفسه من التخيل أو التفكير.



مريم ناعوم مؤلفة فيلم واحد صفر

## الذوق العام هو الذي خلق الرقابات المتعددة ..

♦ حوار: نسرين الزيات



مريم ناعوم

"مريم ناعوم" بدأت حديثها عن شكل الرقابات الموجودة في مصر وفي مقدمتها الرقابة الذاتية، والتي يضعها المؤلف على نفسه أثناء الكتابة، لمعرفة السقف الذي يتحتم الوقوف لديه .. وهناك مؤسسة وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية والتي من دورها إجازة أي عمل فني أو رفضه، لكن في الآونة الأخيرة لم يعد هذا الجهاز هو الوحيد المسيطر والمتحكم في حرية الإبداع بل باتت هناك أجهزة أخرى، أصبح من دورها الاطلاع على كافة الأعمال الفنية ..

ولكن أي نوع من الرقابات تعرض لها فيلمك "واحد صفر" .. ؟

في البداية كانت هناك رقابة ذاتية مارسها أثناء الكتابة، فمثلاً كانت هناك إسقاطات سياسية حذفناها من الفيلم،

عندما قررت كتابة فيلمها الروائي الطويل الأول "واحد صفر" لتخرجه "كاملة أبو ذكري" كانت لدي المؤلفة الشابة "مريم ناعوم" رغبة في خلق صورة سينمائية مغايرة عما هو سائد في السوق السينمائي الحالي، ويمكن الحال الذي بات عليه مجتمعنا المصري .. فالفيلم الذي شارك في قسم أفاق ضمن الدورة السادسة والستين من مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي - وهو القسم الذي يولّي نظرة خاصة في مهرجان كان السينمائي الدولي - لم تكن تتوقع مؤلفته "مريم ناعوم" أن يطل من جانب الرقابة لدرجة باتت أشبه بمذبحة بين المبدعين وصناع الفيلم وبين جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، وبين الرقابات الأخرى مثل الكنيسة والأزهر وأمن الدولة وأجهزة المخابرات ..



مشهد من فيلم واحد صفر

عرضه، من خلال القضايا التي رفعها بعض المحامين، بتهمة تشويه صورة الأقباط بسبب رغبة امرأة مسيحية في الطلاق والزواج .. واعتقد أن الجمهور العادي لو لم يعجبه الفيلم فلن يدخل لمشاهدة الفيلم أو ربما يجد فيه أننا قمنا بإهانة مشاعره، لكنه لن يرفع على قضية ..

في رأيك من الذي وقف بجوار الفيلم ودعاه ؟

الغالبية العظمى من النخبة، والتمثلة في عدد كبير من النقاد والسينمائيين، وقد كان هناك بعضاً من المثقفين طالبوا بعرض الفيلم على الكنيسة والأزهر، وأنا كنت ضد ذلك، لأنني أرفض أن أخلق للنفسى كصناع فيلم جهات رقابية أخرى، خاصة ولأنى مزعجة من فكرة الرقابة في حد ذاتها ..

ولكن هل قمتي باستشارة رجال في الدين المسيحي .. ؟

لم أراجع لأي رجل دين في كتابتي في الفيلم، ولكن ذهبت لهم كوظيفة وكمراجعة دينية لأن الفيلم كان به جزء ديني، والجزء الباقي كان قانونياً، وفي النهاية أنا لم أكتب شيئاً عن الدين ولكن كان شيئاً إنسانياً اجتماعياً.

في ظل وجود الرقابات المتعددة التي أصبحت موجودة

في الآونة الأخيرة كيف ترى الحال في الوقت الحالي،

ولم يكن ذلك تخوفاً بقدر ما كانت لدينا رغبة في ألا نكون مباشرين في تناولنا للأحداث الدرامية .. لكن الاعتراض كان من جهتين الأولى متمثلة في جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، حيث كانت الاعتراضات على الورق، حيث طلب موظفو الرقابة حذف بعض الكلمات، إضافة إلى اعتراضهم على شخصية أمين الشرطة، خوفاً من الإساءة إليه .. ورغم ذلك فقد كنا والمخرجة "كاملة أبو ذكري" محظوظين من أن الأشياء التي تم حذفها باتت قليلة وغير مؤثرة بعد انتهاء التصوير، كما أن النصف الرقابي كان تأثيره قليلاً إذا قورن بالرقابة التي حاولت بعض الجهات الأخرى ممارستها ..

هل تقصدين الرقابة الدينية .. ؟

أقصد بعض الأفراد والمحامين والذين هاجموا الفيلم قبل



# رقابة المتناقضات الفنية !

♦ بقلم : شريف عوض

" انجحة الرغبة" (١٩٨٧) لفيلم فينيرز الذي شاهده كل مهتم بالسينما العالمية. والثاني كان فيلم " مقابلة جو بلاك" (١٩٩٨) بطولة براد بيت وأنتوني هوكر وذلك لأن البطل كان يؤدي دور ملاك الموت الذي تجسد في صورة إنسان . والفيلم إعادة أيضاً لفيلم أمريكي كلاسيكي كان بعنوان " الموت في إجازة " (١٩٣٤) . وإعادة النظر لكلا الفيلمين نجد أنه قد تم تناول مواضيع مشابهة لها في السينما المصرية مثل أفلام: سفير جهنم وخطيئة ملاك والإنس والجن ومؤخراً الرئيس عمر حرب كما أن مسرحيات كلاسيكية تناولت نفس التيمات بشكل أو بآخر . ويبدو أن الرقابة المصرية قد تسببت لهذا وأجارت القلمين بعد مشاهدة لجنة التظلمات واللجنة العليا وعلاقته مما يستهلك مجهوداً من موزع الأفلام الذي يدخل في محادثات وإجراءات لا حصر لها مع الرقابة التي تستدعي بدورها نقاداً لإعادة مشاهدة الأفلام وتشكيل لجاناً تكتب عشرات التقارير و .. و ..

لكن الفيلم الذي أثار ضجة بحق هو فيلم " حليف الشيطان" (١٩٩٧) الذي لعب فيه آل باتشينو دور إبليس المعاصر .. الغامض المخترع العملاق الذي يغري الغامض الشاب كيانو ريفر بالمال والنساء والقوة المطلقة وبالطبع، الفيلم يعتمد على فكرة الأسطورة الألمانية " فاوست " ولكن تم تحديثها لتواكب مغربات الزمن الذي تعيشه وقبيله التي تضمحل يوماً بعد يوم . عرض الفيلم " للكبار فقط " بسعد حذف مشاهد العري والجنس ولكن تم إبقاء مشهد الدروة الذي حواري المواجعة بين النحسين . وقدم فيه آل باتشينو مونولوجاً طويلاً هو من ناحية دراساً في الأداء التمثيلي ومن ناحية أخرى خدم الدراما إذ ظهرت فيه وجهة نظر الشيطان وعلاقته بالوجود ومكانه من القوة الإلهية . الرقابة هنا تسامحت ومررت المشهد وأوصت بعدم وضع الترجمة العربية عليه وحدث ذلك بالفعل ولم الأيام فنجد اعتراضات في الإعلام واستحوات في مجلس الشورى فما كان من الرقابة إلا

يصعب على كل من الناقد المتخصص والناقد العادي أن يجد قاعدة عامة تحكم المخاطر الرقابية في مصر على مدى العصور السابقة. ففي بعض الأحيان ، نجد تشدداً في الحذف والمنع وأحياناً أخرى نجد تساهلاً وتقهماً للمواضيع والأطروحات الفنية التي تقدمها الأفلام. وتختلف معايير الحكم بين كل رقيب وآخر وبين الرقابة على الفيلم المصري والرقابة على الأفلام الأجنبية حين أصبحنا نجد تناقضاً واضحاً بين إصدار التصاريح الرقابية بعرض الأفلام المصرية بلا حذف وبين تشريح الأفلام الأجنبية حتى يصل الأمر إلى منع أفلام بعينها منعاً كاملاً. والحجج الواهية كثيرة : الإساءة لسمعة مصر أو إهانة المقدسات أو سخرية المشاهد الجنسية أو الدخول في السياسة.

في السنوات الأخيرة ، واجهت عدة أفلام أجنبية معوقات رقابية كانت إما تعرقل عروضها وإما تسحب تراخيصها بعد الموافقة عليها بالعرض . ففي سنة واحدة، رفضت الرقابة فيلمين لمساحتهما بالعقائد السماوية كما يدي لها الأول كان " مدينة الملاكمة " (١٩٩٨) بطولة ميج رايان ونيكولاس كيدج وذلك لأن البطل لعب دور ملاك يقع في حب إنسانه رغم إن قصة الفيلم معروفة ومأهودة عن الفيلم الألماني

فيلم شفرة دافنشي



فيلم واحد صفر

العقول، وبالتالي هناك منظومة يجب أن تعالج تفصيلياً قبل التفكير في إلغاء الرقابة ..

في رأيك هل الهجوم الذي تعرض له الفيلم كان بسبب اقترابه من قضية الزواج، والتي في الغالب ما يكون هناك حساسية شديدة من الاقتراب من هذا الجانب في الديانة المسيحية ..؟

بالتأكيد .. خاصة وأن المسيحيين في مصر لم يعتادوا أن تظهر مشاكلهم الداخلية والحساسية . والسبب في رأيي أن الشئ الجديد غالباً ما يكون صامداً ، وبالتالي ربما كان فيلم " واحد صفر " صامداً . كما أن الموجة التي اعتبقت الفيلم لم تكن نتوقعها، لأنني كنت أتحدث عن أزمة امرأة فوق الأربعين لديها رغبة في الإنجاب وتريد الطلاق من زوجها ..

وهل وجود الرقابات الأخرى المتعددة هي إشارة لعودتنا سنوات للخلف .. ؟

أعتقد أن الذوق العام في مصر هو الذي جعل الرقابة تسلك هذا السلوك ، لدرجة أصبح الذهاب إلى الرقابة يشبه الشهر العقاري وليست رقابة ..

هل ترين أن المجتمع هو المساهم الأول في وجود الرقابة ؟

نحن الذين بدعنا رقابة الكنيسة والأزهر ، والدليل على ذلك " عادل إمام " عندما ذهب إلى البابا شنودة في أحد أفلامه .. كما أن المزاج العام لدى الناس هو الذي خلق الرقابة.

هل لديك تصور لإلغاء الرقابة .. ؟

الرقابة ليست الأزمة الحقيقية، وهل لو ألغيت الرقابة سنعرض فيلم بورنو في السينما .. المشكلة الأساسية مع الرقابة كفكرة .. وأنا أرفض أن يحكم موظف في الرقابة على فيلمي ، ولذلك يجب أن يكون هناك خبراء لديهم قدر ما من الوعي السينمائي. كما أن الموظف لا يصلح لأن يكون رقيباً .. وفيما يتعلق بإلغاء الرقابة، فإن هذا يحتاج لأن يكون هناك ألمان ناضجون ولديهم وعي لكي تلغى الرقابة .. وللأسف الشديد إننا غير ناضجين .. خاصة في ظل المد والفكر الديني الذي بات مسيطراً على





والجنس الغير سوي ( الرئيس عمر حرب ود كان شخصاته وحسين  
ميسرة) و" الإفيئات البانغة " الصادرة من يطلقون على أنفسهم  
كوميديات. ولكن كل هذا وذاك " يعدي " بدون حتى لافتة "  
للقيام فقط " والتي تستحقها معظم هذه الأفلام التي لو شاهدناها أحد  
رقباء الأفلام الأجنبية وطبق عليها نفس المعايير لأعادت لمرورها على "  
الموفيو لا " ولبدأ في تطويرها بحفصه الصديق من جديد . لماذا ؟ يساغة  
شديدة ، لأن لشركات التوزيع التي تسبغ العطاء وليس بعض المخرجين  
الذي يدعون القمع الفكري.. لدى هؤلاء باع كبير و " دلال " على  
رقباء الفيلم المصري، صغروهم وكبرهم، فما يكون عليهم إلا إضاعة  
اللون الأخضر فتعبر كل المتنوعات بستر وسلام على السجادة  
الحمر!

وللعلم والتذكرة ، في عام ٢٠٠٠ ، حضرت بمجموعة من رقباء الفيلم  
الأجنبي دورة تدريبية في حقوق الملكية نظمها المجلس الأعلى للثقافة  
مع جهات أخرى بحضور رجال قانون ومتخصصين . ولقد قوبل  
اقتراح من أحد الرقباء بتغيير القانون فيصبح على الرقيب مشاهدة  
الفيلم وتحديد سن أدق - ١٢ ، ١٥ ، ١٨ سنة مثلاً - لمن يسمح له  
بمشاهدته وذلك دون تدخل منه بخلاف مشاهد من العمل الفني مثلما  
يحدث في أمريكا وأوروبا وتطبيق هذا النظام على الفيلم المصري  
والأجنبي فتتحول مسؤولية الاختيار لما يشاهده النشأ للأسرة  
والأصحاب دور العرض عند تنظيم الدخول . فما كان من الرقباء إلا  
بحرين - أسفأ - إلا أن اعتراضوا بشدة على هذا الاقتراح الذي  
سحب القصر من بين أيديهم ويشعرهم أنهم " مالمش لزمة "  
ويقطع عيشهم " . ولذلك لم يتم الاهتمام بالأخذ في الاعتبار أية  
توصية صدرت من هذه الدورات التدريبية الموثقة اجتماعا حين  
الآن . أي أن التغيير ليس بقرب على وجه الإطلاق وسيبقى الوضع  
على ما هو عليه!

وقد جرت العادة أن يقوم بمشاهدة أي فيلم أجنبي ثلاث رقباء ويقوم  
كل واحد منهم بكتابة تقريراً خاصاً عنه ثم يتم رفع التقارير الثلاثة  
لمدير الإدارة على الأفلام الأجنبية الذي يقوم بدوره بمشاهدة الفيلم لو  
وردت فيه ملاحظات رقابية . وطبقا لسعة أفق هذا الأخير يتم الحكم  
بتقرير الفيلم أو عرقلة . فأحيانا ورد على رقابة الفيلم الأجنبي  
مديرون ومديرات غاية في الشدة كانوا يخلفون القبلة لو كانت طويلة  
" شوية " وحمية أو لو كانت اللقطة " كلوزاب " أي قريبة من  
الشفين وأحيانا كانت تكبل المشاهد الساحة بهذا المكالم حسن ولو  
وردت الأفلام لمهر جان القاهرة الذي يتوجب عليه أن يعرض الأفلام  
كاملة دون مخدوفات إذ رفضت مديرة سابقة حسوا مائة فيلم في  
المهر جان بسبب " البوس " ١١ . ولكن بعد ظهور " الت " و " الدش "  
لم تعد " المناظر " هم المشاهد الذين كانوا يسعون وراءها في عز أيام  
المهر جان وأفلامه الساحة مثل " القمر المر " وقيدني من أعلي ، قيدني  
من أسفل " و " غريزة أساسية " و " قوانين الرغبة " التي كان تعرض  
دوايك في سينما وسط البلد حتى مطلع الفجر حين كانت تفتن  
بكتابة لافتات على الأبواب من أجل أن تثير جمهور المراهقين مثل "  
أسعد أفلام المهر جان " ولا تصطبح زواجك لمشاهدة هذا الفيلم "  
وغريها.

والغريب أن هذه المعايير تختلف تماما بالمقارنة مع الأفلام المصرية التي  
أصبحت تحتوي على كم كبير من الإسفاف اللغوي والنلوث البصري  
من العنف الدموي المبالغ فيه ( ابراهيم الأحمر .. أقصد الأبيض )

لأن مورجان فريمان يقوم بدور الرب الذي يعطى البطل بعضا من قواه  
لكي يعرف حكيمته الكونية.

وبسبب للرقابة في عهد د . مذكور ثابت لها أصبحت رحيمة الصدر  
في الحكم على العمل الفني إذ قام بتنظيم لجنة أطلق عليها " شعوري  
النقاد " وكان يقوم بإعطائها الحرية الكاملة بإبداء رأيها في الأفلام  
المتعثرة مثل " عودة المومياء " (٢٠٠١) الذي وافقت عليه اللجنة رغم  
تشايبه مع الجزء الأول " المومياء " (١٩٩٦) المرفوض عرضه .  
والطريف أن اللجنة أحيل لها فيلم " فريدي ضد جيسون " وهو ينتمي  
لنوعية أفلام رعب ولا يحتوي على المتنوعات الثلاثة من جنس ودين  
وسياسة ووافقت عليه بعد إجراء بعض الحذف.

ومؤخراً قامت الدنيا ولم تقعد في التلفزيون وفي الصحافة على فيلم  
أمريكي كوميدي بعنوان " أحبك يا رجل " لأن أحد أبطال الفيلم  
لديه كلب أطلق عليه اسم " سادات " فوجدنا عائلة السادات تقسم  
برفع قضية ضد الرقابة لعدم حذفها المشاهد المسببة لشخص الرئيس  
المصري رغم إن هذه المشاهد لم تعرض في صالات العرض المصرية  
حيث تصل نسخ الأفلام وهي " ممنوعة " أساسا من الإمارات ولبنان  
" ومثل ناقصة أي تقطيع " .. أي أن هذه الزوابع التي أثرت في وسائل  
الإعلام اللاهنة وراء التوافه أكثر من الأشياء الهامة، قد تسبب فيها  
شخص شاهد الفيلم على الأسطوانات " المضروبة " التي فعلا الأرصلة  
والحالات أو قام " بتربله " من الإنترنت .. والدليل على ذلك أن هذا  
الموضوع قد غطي على السطح بعد " رفع " الفيلم من دور عرض  
الدرجة الأولى بعدة شهور حيث لم يعرض لها سوى ثلاثة أسابيع فقط  
! وتشير هذه الواقعة أنه قد تولد لدينا نوع من الرقابة الداخلية التي  
تبغى الكيل والنع بدلًا من القهم ومناقشة الفكر الآخر . فنحن دائما  
نشعر بالإضطهاد وأنا مستهدفون بالغزوات الفكرية والتكنولوجيا  
وكان العرب متفرغ لإحكاكة الإمارات ضد العرب والإسلام.

" الرجوع في كلامها " وسحب ترخيص الفيلم . و " من مساعتها " ،  
وأفلام كياتو ريفز " منظورة " فتعرق كل جزء من ثلاثة " متريكس "  
في دوائر الرقابة مدة أقلها ٦ شهور ما بين لجان عليا وتطلعات  
فأصبحت مصر آخر دولة في العالم تعرضها سينماليا وذلك بعد أن  
شاهدتهم كل " علوي " على أسطوانات مقصورة من الإنترنت، ولم  
يفكر الموزع في جلب فيلمه " قسطنطين " (٢٠٠٥) الذي أدى فيه  
دور محتر خاص بطارد شياطين جهنم!

الأفلام التي تناقش شخصيات دينية كانت ومازالت تشكل حساسية  
في عرضها أما الرقابة . تذكر فيلم الرسوم المتحركة أمير مصر  
(١٩٩٨) الذي يتناول قصة النبي موسى والذي لم تفكر الشركة  
الموزعة في جلب نسخة ٣٥ مم " دخول مؤقت " لعرضه على الرقابة  
لأن " الجواب باين من عنوانه " : يهود ونجس النبي على الشاشة " .  
فيلم تحريك أمريكي آخر هو " محمد حاتم الأنبياء " (٢٠٠٢) نظم له  
مؤخر صحنى مع بعض متتبعي العرب قبل عرضه بشهور لم نكتشف  
ضعفه تقنياً عند عرضه وذلك مقارنة بالأفلام التي تنتجها ديزني  
وديزني كس وغريها من أستوديوهات هوليوود وبالطبع لم يسلم  
الفيلم من عرضه على لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بسعد عرضه  
على المصنفات الفنية لأن الأسماء التي ظهرت في الفيلم كانت تشبه  
الأثار الفرعونية . ولا يشفع للفيلم كون أحداثه تدور في الوقت  
الحالي، فقد رفضت الرقابة مؤخراً عرض الفيلم الكوميدي " لا تخرج  
مع زوهان " لأن بسطه الكوميديان آدم مساندلر يؤدي دور عميل  
موساد إسرائيلي سابق يصيه الضحى فيفر لنيويورك كي يعمل كوافر  
حربي والسبب أن الفيلم يدعو للتطبيع والدية بين العرب وإسرائيل  
وخاصة على أرض أمريكا . ! ونعود لحماية الأديان ، نجد أن الرقابة  
رفضت أيضا منذ سنوات فيلم " بروس التعلالي " بطولة جيم كاري



## يرفض قوانين تقييد الحريات ويرى " قانون الطوارئ " أبغض الحلال عند الله

■ على أبو شادي : أنا رقيب مثل ضابط الشرطة يطبق قوانين ..

إلى جهات متخصصة .. والحقيقة أن لدى خط معين يسمى بحماية النظام العام وحماية الدولة العليا بما فيها الأمن الداخلي والخارجي، ومراجعة عدم لمساس بالمؤسسات القومية .. أو في النهاية هذا قانون ومن السهل تطبيقه، ومن يرفض يرفع قضية على عين ورأس ولا توجد أي إدانة في إذا كسبها وسأكون سعيداً جداً وأنا شخصياً " على أبو شادي " كرئيس للرقابة محكومة بقوانين ..

وكيف تكون فيه رقابة وملاحظات على العمل الإبداعي والمفترض أننا في بلد ديمقراطي؟

نحن في بلد ديمقراطي، ونعيش في مساحة الديمقراطية المتاحة .. كما أن ما تسمح به الرقابة اليوم لم يكن مسموحاً به منذ ثلاثين عاماً، خاصة فيما يتعلق بالمسائل السيادية والديمقراطية بوجه عام .. اليوم توجد أعمال فنية عليها مشاكل أخلاقية في المجتمع، لأن المجتمع تغير ولذلك وهو يعرض طريقته معينة في التعامل مع هذه الأعمال ..



حسن العادي

النقاب وشبكة دعارة بالشكل المقدم به، تكون هناك حساسية، ومنعاً هذه الحساسية تتحدث، لأن أنا المسئول في النهاية ..

هل نخشى من الدخول في مواجهات مع الأزهر مثلاً .. ؟

الأزهر ليس له علاقة، ولكني أتحدث عن شريحة في المجتمع حولها المؤلف إلى عاهرات .. ثم إن ليست لدي تفاصيل الفيلم غير ثلاثة ورقات قدمهم كمعالجة، وهذه الأوراق لا تصلح للحكم على شيء،

ولكن المؤلف والمخرج قالوا أنهم سوف يقدموا الفيلم إلى لجنة التظلمات .. ؟

عليه يجب السيناريو ويقدمه إلى لجنة التظلمات لكي تكون هناك عين أخرى غير الرقابة .. والقرار النهائي لجنة ..

في الفسرة الأخيرة أصبحت تحول الأفلام إلى جهات أخرى غير الرقابة مثل الأزهر والكنيسة وغيرها " ما تعليقك؟ "

أمامي خط أحمر لا أستطيع تجاوزه

الناس لديها تصور أو اعتقاد في أن ما يحدث مع فيلم أو اثنين وكأنه يحدث مع كل الأفلام " أنا لدى ما يقرب من ثلاثمائة فيلم، هل من القول أن أحولهم إلى الأزهر أو الأمن القومي .. كما أن هناك أفلام تحول بالقانون وغصب عن إلى هذه الجهات، والقانون يقول أن الأعمال التي يكون

فيها مساس بالشأن الديني فيجب إحالتها إلى الأزهر أو الكنيسة، أما الأعمال التي يكون فيها مساس بمهات سيادية مع كل محاولاتي مع الجيش ووزارة الداخلية لتحرير الفيلم - هناك ضرورة من تحويلها



على أبو شادي

أن " حسن الإمام " سبق وأن قدمها في أفلامه .. ومن الواضح أن أصحاب الفيلم لديهم رغبة في إثارة مشكلة بدون داع .. وإذا كان يقدم فيلماً يناقش فيه النقاب بشكل حقيقي، أكون غلطاً إذا رفضته، لكني أرفض أن يترجى من خلالي ويجعل من نفسه صاحب قضية، فهو أراد أن تردي بظلة الفيلم النقاب لكي يدخل معركة ..

هل تقصد معركة مع الرقابة أم معركة دينية؟

معركة في الشارع، وبعد ذلك تغلق رغبة أي أحد في عمل فيلم عن النقاب بشكل حقيقي، كما أنه لو عرض فيلم " تحت النقاب " إلى الشارع، فسوف نعثره هذه الشريحة التي ترتدي النقاب دهانة ..

تبدو وكأنك تفرض على المبدع والسينمائي شروطك الرقابية .. ؟ أنا مسئولين واضحة جداً وهي عمل موازنة بين المجتمع والقن، بمعنى أنه عندما نتعامل مع قضية تستحق المناقشة ولا يكون فيها أي مزادة ولا يكون التعامل معها بشكل تجاري ومزيج، ويصبح الأمر إهانة لهذه الفئة ..

أنت تتدافع عن النقاب ؟

النقاب غير مقدس، ولكن تنبأه شريحة معينة .. وعندما يستعرض

في الفترة الأخيرة باتت الحركة على أشدها بين صناع الأفلام والرقابة على التصنيفات الفنية، فلم يعد يمر فيلم، إلا وتصحبه زويدة رقابية متهمها الأول والأخير " على أبو شادي " رئيس الرقابة ..

ما حقيقة القلق والتحفظات التي تلاحق أي فيلم عادة ما ترفضه الرقابة ؟

" على أبو شادي " قال : التحفظات على السيناريوهات هي أمر لازم، لكي تعطى الرقابة رأيها إما بالموافقة أو الرفض، ومن ثم يأخذ موافقة من وزارة الداخلية ثم يبدأ العمل في الفيلم، وفي النهاية هذا هو القانون ..

ولكن ما يقال دائماً إن لجنة القراءة بالرقابة في الغالب ما تكون ملاحظاتاً لأسباب دينية فقط .. ما تعليقك ؟

كيف ؟ وهل موافقتنا على فيلم مثل " واحد صفر " هل كان لأسباب دينية ؟ وبعد موافقتنا كرقابة عليه رفعت علينا قضايا .. كما أن كيف يتم الحديث عن أربعة أو خمسة أفلام فقط ثم الاعتراض عليهم حسب القوانين دون الحديث عن باقي الأفلام الأخرى .. فمثلاً فيلم مثل " تحت النقاب "

" الرقابة " هي الشماعة التي يحتذى بها أصحاب الأفلام

يشير الاحتقان الطائفي، وبالتالي فهو تحول المسألة إلى حالة جنون في الشارع المصري، في فيلم بظلة فتاة منتقبة تضطرها ظروفها الاجتماعية للعمل في الدعارة واختار فتيات من حلال الجلسات الدينية للعمل معها ..

ولكن هذا يحدث بالفعل ؟

الشارع يحدث فيه كل شيء، الشبهة أيضاً في الشارع .. وعندما يقدم لي النقاب في فيلم عن الإرهاب ويقدم في عمل هذا الشكل - مثلاً - على عين ورأسي، لكن عندما يقدم لي فيلم عن النقاب ويستخدم في أعمال غير مشروعة، من خلال امرأة منتقبة تعمل في شبكة دعارة، فإنه بالتأكيد يشبه أشياء لا ضرورة لها .. وماذا يحدث لو شال النقاب، هل يفسر شيء، كما





فاروق حسني

هل ترى أن مصر تمر بفترة حرجية ؟

نعم يوجد حتى الآن قانون للطوارئ، وقانون رقابة، لماذا يوافق الناس على الطوارئ ولا توافقون على الرقابة بينما قسانون الطوارئ هو أغض الحلال عند الله .. أنا "على أبو شادي" ضد قانون الطوارئ وضد أي قانون مقيد للحريات .. ثم أنا رقيب مثل ضابط الشرطة يطبق قانون ..

الأفلام التي ترفع عليها قضايا ، تكون أنت المهيم الأول ؟

نعم تكون موجبة لي أنا، وأصحابها يقولون إن لديهم تصريح من الرقابة، وفي هذه الحالة يكون الطرس في رقبتي ثم إن رفع عندي كم هائل من القضايا لا يذكرها أحد، وسبعين رفع على كم هائل من القضاة وحسن فاكرها، ولم تذكروا إلا فيلمين فقط رفضتهم لأسباب قهريه وليست أسباب خاصة ثم أنا شغلني أن أصرح ولا أمتنع إلا إذا اضطررت لمنع عيب عن ..

لم تعد الآن الرقابة وحدها هي الجهة المسيطرة، بل أصبحت هناك رقابات أخرى مثل الأزهر والكنيسة وغيرها .. ؟

(يقاضعين) هناك رقابة على الرقابة، وأنا أرقب طوال الوقت من الجميع والمثقفين والمبدعين ، وعلى أن أوثق بين هذه الأشياء لكي أحصل كل واحد يعمل فيلمه .. ثم إن لو طبقت القوانين بحذافيره لن يخرج أي فيلم .. وهي لعندين أن الأفلام التي تعرض الآن تعدت كما هي؟ ولذلك نقول إن الرأي النهائي بعد مشاهدة شريط الفيلم، وكثيراً من الملاحظات تنسأها عندما تشاهده ..

هل ترى أنك رقيب مثالي أو متساهل ؟

أخذ ما أراه مناسباً وفي صاغ المصنفات التي أمامي، وأنا أعمل حتى الخط الأخير ، ولا ادعي لا أنا ولا أي رقيب أنه يستطيع تعدى الخط الأخير ، وإلا فهو كذاب، ونحن نعمل لأعيب لطيفة لكي نمر إلى الخط الأصفر وإذا جاء أحسن وجلس مكان على الكرسي وباعدت هذه القرارات سأذكره جدا ..

يمكن أن تأخذ قراراً وتترك منتصف الرقيب ؟

بالتأكيد وفي وقت قريب جدا ..

هل نتيجة للضغوط والمجور الذي يمارس عليك طوال الوقت ؟

لا ولكن لكي أعطى فرصة لرقيب غربي ..

هل ذلك يكون له علاقة بمغادرة "فاروق حسني" وزير الثقافة إلى اليونسكو ؟

كل الأشياء والأسباب مجتمعة .. كما أن الرقابة ليست غربة أبويًا .. والرقابة كوظيفة تعتبر أقل من وظيفة الحائلة، وأما سبب واحد فقط وهو لأن الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والذي في الأساس يرأس رئيس الرقابة .. كثيراً ما كنت تطالب بإلغاء الرقابة .. هل

لازلت مصر على ذلك ؟

يجلس الشعب هو المقترح أن يلغي الرقابة، لأن أعضاء هم الذين أنشأوه .. ولماذا على أبو شادي هو المطالب بإلغاء الرقابة "هي مساعدة أسبوعياً ؟" وأنا واحد من كثيرين من يطالبون بإلغاء الرقابة .. وفي الوقت نفسه المنحوت أنفسهم برفضون إلغاء الرقابة لأنهم يهتمون بها، معلما حدث في فيلم "عذارة بعتر بيان" ونحننا إن مجلس الشعب، المنتج "عماد أديب" فقال أن الفيلم أخذ تصريح من الرقابة "والمرس هنا في رتبة الرقيب" وفي النهاية هي التي ستحاكم .. والنتج في مصر ليس في مصلحة إلغاء الرقابة، وللمرة العاشرة أقول أن الرقابة "تمش وإرتها ولا هي بتاعني" ..

في شهادته عن الرقابة على المصنفات الفنية

"مذكور ثابت" الرقيب الموظف غير مؤهل للحكم على الأعمال الإبداعية

مذكور ثابت



الرقابة على المصنفات الفنية، لكن ما أكده لنا "مذكور ثابت" في شهادته عن الرقابة : من أن الواجهة الخفية هي أن تعطي مساحة أكبر للحرية لكي تعمل، وأن تتعاون كافة الأجهزة والإدارات مع بعضها البعض، بما ذلك جهاز الرقابة ذاته، وهو ما يعني أن الحوار هو الطريقة الوحيدة لكي يتطور المجتمع ..

"مذكور ثابت" يرى أن الرقابة تغيرت في السنوات الأخيرة ، وأصبحت أكثر تحجراً ، خاصة وأن الرأي العام أصبح أكثر تنحياً وبات يقطاً ومسانداً للأفلام، على عكس الفترة التي سبقت رئاسة على أبو شادي للرقابة . فمثلاً "على أبو شادي" يتصرف من منطلق الناقد السينمائي الذي يقضي حرية الرأي والإبداع - أي نفس ما تشبهه خلال فترة رئاستي على مدار ست سنوات لم يكن هذا شعار سوى حرية إبداع الرأي والتعبير ..

وفي النهاية قال "مذكور ثابت" : بعد تلك الفترة لاؤلت مؤمناً بأن الرقابة تعانها القديم المختلف في طريقها للزوال سواء أرحل أو لم يرحل، ولن يبقى من الرقابة إلا وظيفة التي تخدم المبدعين من حيث حفظ حق المؤلف والإجراءات اللازمة لذلك، ولذلك فإن الرقابة ستبقى هذه الوظيفة وليس شرطاً بأن يكون استمرار بقائنا مرحوناً بوظيفة محاصرة الإبداع التي اعتقد أنها تقلصت إلى أبعد حد ..

على مدار ستة أعوام ، ترأس مذكور ثابت جهاز الرقابة على المصنفات الفنية خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، وهي الفترة التي حاول فيها "ثابت" كما يقول - أن يؤسس حرية الإبداع والتحرر من قيود الرقابة، وأن يكون دور رئيس الرقابة حفسوق الملكية الفكرية لأصحاب الأعمال ..

"مذكور ثابت" أكد على أنه حاول طيلة فترة رئاسته، ألا تكون الرقابة الكرواج المسلط على رقاب الإبداع والمبدعين، بل على العكس، كان من المهم أن تكون الوظيفة الإدارية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ..

الرقابة كما يرأها "مذكور ثابت" لا تكمن في احتمالية إلغائها بقدر ما يستوجب تطويراً لجهاز الرقابة، لكي تصبح الوظيفة النهائية هي حماية المبدع وليس مجرد كرواج على رقاب المبدعين.

وأكد "ثابت" على أن معظم الذين يقسمون بالرقابة على الأعمال السينمائية غير مؤهلين لهذه الوظيفة، حتى لو كانوا من أكبر النقاد .. كما أن التقسيم الفني ليس من وظيفة الرقابة وإنما من مهام النقاد والسينمائيين .. أما إذا ترك لتقييم لجهاز إداري ، فبات لا يكون هناك ضمان لتفهم العمل الفني وتلك هي نظرة موضوعية ..

في السنوات الأخيرة ، باتت هناك رقابات أخرى تتوازي مع جهاز



## البنية التشريعية الحاكمة للرقابة على الإبداع الفني بطريق التمثيل



• بقلم : محمد البرعي

يرجع تاريخ الرقابة على التعبير بطريق التمثيل إلى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٩ تاريخ صدور قانون الرقابة على المطبوعات الذي عدل عام ١٩٠٤ ليعتد إلى الرقابة على الأفلام السينمائية والتي كانت حتى ذلك الحين تخضع هي والعروض المسرحية لرقابة مأمور الشرطة مباشرة وحسب تقديره الشخصي، ثم في ١٧ يوليو ١٩١١ صدرت لائحة المباحثات في إطار المكتب الفني في وزارة الداخلية والذي كان يرأسه غور السينما والمسرح والمطبوعات جميعاً. (١)

وفي ٢ أغسطس ١٩٢١ منعت الحكومة المصرية استيراد الأفلام من الخارج ما لم يحصل المستورد على ترخيص سابق من وزارة الداخلية يلصق على الفيلم وتتل صورته معه، كما حلت المستوردين قبلة تكلفة الرقابة على الأفلام المستوردة من الخارج حيث ألغيت علاوة على الرسوم الجمركية بسداد رسماً إضافياً قدره ٤ % من قبلة الترخيص الذي تقوم به الجمارك لسد ثغرات إرسال الشرائط إلى وزارة الداخلية ونقل صورها ووضع شرائط الترخيص عليها (٢)

كما أصدرت الحكومة المصرية بعد ذلك بسبع سنوات القرار الوزاري رقم ٤ لسنة ١٩٢٨ والذي منعت بموجبه تصدير الأشرطة السينمائية الأخوة صورها في مصر إلى الخارج بغير ترخيص سابق من وزارة الداخلية (٣)

وبلاحظ أن سبب القرارين يكاد يكون متطابقاً فالقرار الأول صدر

لحماية للأدب العامة والأمن العام، والقرار الثاني صدر أيضاً لحماية للأمن العام حيث أورد في ديباجته أن سبب إصداره هو المحافظة على صحة البلاد وأهلها في الخارج والتي تقضي بمنع تصدير أشرطة السينما الفوتوغرافية التي تتردد مظاهرها في البسالة المصرية وتحتل عادات الأهالي وأخلاقهم ومعتقداتهم شيئاً مخالفاً للحقيقة، وسوف ترى أن هذين السببين هما الحاكمان حتى الآن لفكرة الرقابة في مصر.

ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي وهناك ما يمكن أن يعتبر مواظبة ضمنية من السينمائيين المصريين على فكرة الرقابة - لم تعد على هذا النحو اليوم - باعتبارها تحمي المجتمع من ضرر ومفاسد حرية التعبير عن طريق السينما.

يقول محمود خليل راشد في كتابه فجر السينما والذي نشر في الثلاثينات القرن الماضي "إن الصور المتحركة يجب أن تكون خالية من كل ما يغري بالفساد ويدفع إلى الفجوة، خصوصاً وأن هذه الصور يشاهدها الناس من كل طبقة فنياناً وفنيات وأولاداً وبسات ونساء ورجالاً، فمن أقبح المظاهر الرأ مظاهر اقتراف الجرائم والمغازلة والموت وعقوق الأبناء والتعذيب... الخ" ويقول المؤلف ذاته "والرقابة تحول دون نشر كل ما يهيج الجمهور كمناظر الواقع الحربية والروايات الوطنية التي تستفز الشعور في الأمم المغلوبة على أمرها" كما يدعو المؤلف إلى "منع الأجانب من تصوير أحقصر المناظر المصرية وأحيط طبقات الشعب المصري، وهذا أمر له أسوأ الأثر في صحة بلادنا ويجب أن نعلم به الحكومة التي من واجبها أن تحافظ على هذه السمعة نظيفة" (٤).

وينظم الرقابة على المصنفات الفنية القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وخاصة بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانون من

المسرحي والأغاني والمسرحيات والمجلات والإسطوانات والشرطة التسجيل الصوتية والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠، فضلاً عن القرارين الوزاريين ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم القواعد التي تحكم عمل الرقابة على المصنفات الفنية والقرار الوزاري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن استيراد الأفلام الأجنبية. (٥) ويحدد القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن القواعد الأساسية للرقابة على المصنفات الفنية مهام الرقابة والمخالفات الرقابية فنص المادة الأولى من هذا القرار على أن "تهدف الرقابة على المصنفات الفنية المشار إليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ إلى الارتقاء بمسوقها الفني وأن تكون عاملاً في تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والأخلاقية وتل تنمية الثقافة العامة وإطلاق الطاقات الإبداعية للإبداع الفني كما تهدف إلى المحافظة على الآداب العامة والنظام العام وحماية النشء من الإغراق.

وبلاحظ أن القرار الوزاري المشار إليه يضع للسينما أهدافاً محددة، فهو لا يعرف بالقيمة المطلقة للفن ولكن يتحتم - وفقاً للقانون - أن تكون هناك رسالة محددة للسينما = لا يتركها القانون للعاملين بها = ولكنه يضعها لهم، فيجب أن تعمل السينما أولاً على تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والأخلاقية، ولما كانت تلك القيم تتغير بتغير الظروف الاجتماعية بل والنظم السياسية في بعض الأحيان، فإن ذلك يترك مجالاً واسعاً للرئيس لإعمال وجهة نظره الخاصة في عملية الرقابة ووفقاً لقيمه هو الروحية أو الدينية - فالرقب المشدد دينياً يستطيع أن يعتبر أي فيلم مخالفاً لقيم المجتمع الدينية والروحية، والواجب الثاني الذي ألقاه القانون على عاتق الرقابة هو تنمية الثقافة العامة، وهي عبارة مطاطة تجعل التساؤل مشروعاً عن ماهية تلك الثقافة التي يتعين

على السينما تمتعها، ومن هو المحول سلطة الحكم على نوع الثقافة العامة المطلوبة، أما الواجب الثالث فهو واجب ذو طبيعة مركبة فالسينما عليها أن تحافظ على الآداب العامة والنظام العام وتحمي النشء من الإغراق، ومن المعروف حتى وفقاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا فإن تعبيرات مثل النظام العام والآداب العامة هي من "التعابير المستطرفة" والتي يمكن تطويرها بشكل مرن لخدمة أفكار محددة، كما أن فكرة "الآداب العامة" فكرة بطبيعتها متغيرة لما كان يعتبر مخالفاً للآداب العامة في عصر من العصور قد لا يعتبر كذلك في عصر آخر، وتبقي فكرة حماية النشء من الإغراق من أكثر الأفكار مروعة، وتسمح بوضع العديد من القيود على الإبداع السينمائي.

ولو قارنا عبارات المادة الأولى من ذلك القرار الوزاري "والصادر عام ١٩٧٦ مع عبارات محمد خليل راشد المشار إليها فيما سبق لتبين لنا أن القرار ردد ذات أفكار محمد راشد رغم القضاء ما يزيد عن الستين عاماً وهي الفقرة ما بين نشر كتابه فجر السينما وصدر ذلك القرار الوزاري وتزيد المادة الثانية من هذا القرار الأمر أيضاً وتضع عدداً من المخالفات الرقابية التي لا يجب أن يتضمنها أي شريط سينمائي - أو مسرحية - فنص على أنه "تحقيقاً للأهداف المشار إليها في المادة السابقة لا يجوز الترخيص بعرض أو إنتاج أو الإعلان عن أي مصنف من المصنفات المشار إليها إذا تضمن بسوجه خاص أمراً من الأمور الآتية:

1- الدعوات الإحلالية والتعريض بالأديان السماوية والعقائد الدينية وتحييد أعمال الشعوب.



2- إظهار صورة الرموز صلى الله عليه وسلم صريحة أو رموزاً أو صور أحد من الخلفاء الراشدين وأهل البيت والعشرة المبشرين بالجنة أو سماع أصواتهم وكذلك إظهار صورة السيد المسيح أو صور الأنبياء عموماً على أن يراعى الرجوع في كل ذلك إلى الجهات الدينية المختصة.

3- أداء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وجميع ما تتضمنه الكتب السماوية أداء غير سليم أو عدم مراعاة أصول الملائمة أو عدم مراعاة تقديم الشعائر الدينية على وجهها الصحيح.

4- عرض مراسم الجنائز أو دفن الموتى بما يتعارض مع جلال الموت.

5- تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدي إلى العطف على مرتكبيها أو اتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة.

6- تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها أو تغليب عنصر الرذيلة في سياق الأحداث، اكتفاءً بالعقاب الذي يناله في النهاية مرتكب الرذيلة إذا كان الأمر العام الذي ينشأ عنه يوحسي بتحريض على الرذيلة.

7- إظهار الجسم البشري عارياً على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليده المجتمع وعدم مراعاة ألا تكشف الملابس التي يرتديها الممثلون عن تفاصيل جسمانية تؤدي إلى إحراج المشاهدين أو تتناقل مع المألوف في المجتمع أو إبراز الزوايا التي تفضل اعتناء الجسم أو تركدها بشكل فاضح.

8- المشاهد الجنسية المثيرة أو مشاهد الشذوذ الجنسي والحركات التدايه والعبادات التي تروى بما تقدم.

9- المشاهد الخليعة ومشاهد الرقص بطريقة تؤدي إلى الإثارة أو الخروج عن اللياقة والخشمة في حركات الرقصين والراقصات والممثلين والممثلات.

10- عرض السكر وتعاطي الخمر والمخدرات على أنه شيء مألوف أو مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على أن تكون مصدراً للرزق.

11- استخدام عبارات أو إشارات أو معانٍ بذيئة أو خارجة عن الذوق العام أو تنسم بالسوقية وعدم مراعاة الحساسية والذوق عند استخدام الألفاظ المقترنة القرائناً وثيقاً بالحياة الجنسية أو الخطيئة الجنسية.

12- عدم مراعاة قدسية الزواج والقيم والمثل العليا أو عرض مشاهد تتناقل مع الاحترام الواجب للوالدين ما لم يقصد بها الموعظة الحسنة.

13- عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تفرى بالتقليد وتضفي هالة من البطولة على المجرم أو قرون من ارتكاب الفعل الإجرامي والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحى بساخر الكافة. ١٤- عرض جرائم النظام والأخذ بالتأمر بطريقة تدعو إلى تبريرها.

15- عرض مناسخ القتل أو الضرب أو التعذيب أو القسوة عموماً بطريقة وحشية منفصلة واستخدام الرعب لفراد الرعب وإحالة الجمهور أو بما يمكن أن يصدم المشاهد.

16- عرض الانتحار بوصفه حلاً معقولاً للمشاكل الإنسانية.

17- عرض اختلاقي التاريخي وخاصة ما يتعلق منها بالشخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة.

18- التعريض بدولة أجنبية أو شعب ترابطهما علاقات صداقة بجمهورية مصر العربية وبالشعب المصري ما لم يكن ذلك ضرورياً لتقديم تحليل تاريخي يقتضيه سياق الموضوع.

19- عدم عرض أي موضوعات فحش جنسياً بشرياً أو شعباً معيناً على نحو يعرضه للبهتان والسخرية إلا إذا كان ذلك ضرورياً لإحداث انطباع إيجابي للغاية مبنية مثل مباحضة التفرقة العنصرية.

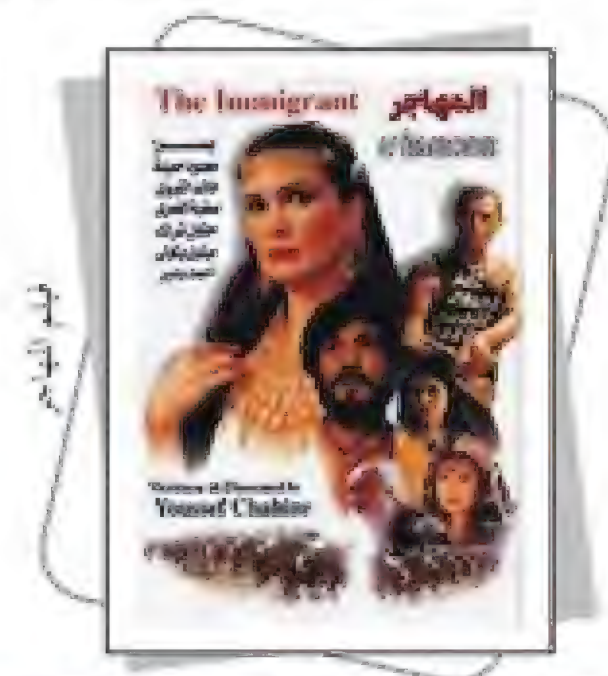
20- عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو إلى اليأس والقنوط والذلة أو إظهار أو خلق نعرات طليعية أو طائفية أو الإخلال بالوحدة الوطنية.

ويستطيع القارئ أن يكتشف أنه في ظل هذه المبادئ الرقابية وما تتضمنه من عبارات مطابقة يكتشف عن أن المشرع في حقيقة الأمر قد قيد المبدعين السينمائيين دائماً بليود شديدة وغير مطلبة تحمل على

الاقتدار بأن فن السينما من وجهة نظر المشرع المصري هو نوع من أنواع التوعية الجماهيرية وليس نوعاً من أنواع الفن.

وتعاقب مادة ١٥ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس المتحركة والأغاني والمسرحيات والتولوجيات والإسطوانات والأشرطة التسجيل الصوتية، والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ كل من خالف أحكام المادة ٢ من هذا القانون بأخيس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يجوز والسف تنفيذ عقوبة الغرامة كما تعاقب المادة ١٦ المعدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ على مخالفة أحكام المواد ٧ و ٨ و ٨ مكرر و ١٨ مكرراً بأخيس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين وبترتب على الحكم بالإدانة لمخالفة أحكام المادة ٨ اعتبار الترخيص ملغياً.

والمادة ٢ المشار إليها في المادة ١٥ من القانون هي الخاصة بمنع تصوير



الأشرطة السينمائية أو تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو عرض الأشرطة السينمائية أو تأدية المسرحيات أو إذاعة أية من ذلك أو بيعها أو تصديره بغیر موافقة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، أما المواد ٧ و ٨ و ٨ مكرر المنصوص عليهم في المادة ١٦ فيهم خاصين بسجائر أية تعديلات في المصنف دون موافقة الوزارة أو عدم استبعاد ما قررت الوزارة استبعاده من المصنف أو عدم طبع ورسوم الترخيص على المصنف.

ويلاحظ مدى قسوة العقوبات المنصوص عليها في القانون والتي تصل إلى الحبس عامين كاملين في بعض الحالات، وهو الأمر الذي يتضح عن رغبة المشرع في إحكام سيطرته على ذلك النوع من الفن وتكبيله بليود تحد من حرية التعبير.

ويمكن تبيان الدور السلبي الذي يلعبه القضاء في تخصيص حرية الأبداع عن طريق السينما والذي ظل سائداً حتى الآن من واقعة قديمة نسبياً حدثت في عام ١٩٧٧ ولكنها ظلت للقسى طلالاً على عمل الرقابة منذ ذلك الحين وربما حتى اليوم، وهي الواقعة الخاصة بإحالة ١٥ رقية ورقاب من بينهم مدير الرقابة على الفصائح الفنية السيدة اعتدال محمد إلى المحكمة التأديبية لسماحهم بعرض فيلم المذنبون من إخراج المخرج سعيد مرزوقي، والقيلم حاز على جائزة وزارة الثقافة كأحسن فيلم مصري عرض عام ١٩٧٦ على أن ذلك لم يمنع وزارة الثقافة من إحالة ١٥ رقيب ورقبية إلى النيابة الإدارية بسببهم إجازة عرض القيلم وتصديره، وقد أحوالت النيابة الإدارية هؤلاء الرقباء إلى المحكمة الإدارية المختصة بمحاكمة العاملين في مستوى الإدارة العليا والتي حكمت في عام ١٩٨٢ بإدانة الرقباء جميعاً في الطعية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧، وكان الإقدام الموجه إليهم وفقاً لنص قرار الإقدام هو أنهم "والقروا كلاً في حدود اختصاصه على الترخيص بعرض فيلم المذنبون عرضاً عاماً في الداخل رغم ما انطوي عليه من مخالقات صارخة لمس الآداب العامة والقطاع العام وتناقل من قيم المجتمع الدينية والروحية بما تمثله في طياتها من دعوة ساطرة لنشر الفساد والخص على الرذيلة فضلاً عن عدم احترام الدين بما له من قدسية واحترام الأمر الذي من شأنه الإساءة إلى المجتمع والخط من قدره وإظهاره في



مجموعاً متعلقاً بتعكس على أحكام القضاء وبعد صداه قبل ذلك في التشريع.

على أن الرقابة على الإبداع المصري لا تأتي دائماً من السلطة التنفيذية المصريين فالمملكة العربية السعودية فرضت هي أيضاً رؤيتها المليدة حرية التعبير عن طريق السينما على المصريين الذين أصبحوا يرغبون في بيع حقوق عرض أفلامهم هناك، وقد تضمنت القائمة ٣٢ محوراً رقابياً تعرض الآتي: (٩)

- 1 - عدم وضع الممثلين سلاسل ذهبية أو غيرها في رقابهم وأيديهم.
- 2 - منع التدخين بكافة صوره.
- 3 - إحرص على الاحتشام في ملابس السيدات.
- 4 - عدم القسم بغير الله.
- 5 - عدم احتضان الممثل للمثلة.
- 6 - تلال مشاهد لقاء ممثل ومثلة على السرير.
- 7 - منع الرقص بكافة أنواعه.
- 8 - تلال تصوير مشاهد على الهلاج ومنع ظهور ملابس البحر.
- 9 - تلال ظهور الخمر أو شربها.
- 10 - التقييد بالملاحظات الواردة على النص.
- 11 - عدم التعرض للأديان.



سعد الدين وهبة

صورة مبسطة وتصويره على أنه مجتمع استشرت فيه كل مظاهر الانحلال". (٦).

ويمكن القول إن محكمة القضاء الإداري وحتى اليوم تسير على عدد من المسارات من أهمها إعطاء دور واسع للأزهر في الرقابة على التصنيفات السمعية والبصرية، وقال في فتوى شهيرة صدرت من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إنه " منذ أن انتظمت الجماعة المصرية في دولة ذات دستور منظم لوجودها كشخص معنوي عام وكأبنية وهياكل تنظيمية، حصرمت المسار الوضعية بعمامة على النص على أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، وتتابع وجود هذا النص في دساتيرها الصغيرة عبر مراحل التاريخ الدستوري الحديث.... وهذا يظهر أن الإسلام ومبادئه وقيمه إنما يتخلل النظام العام والآداب، وهو كذلك مما تضمنه المصالح العليا للدولة حسب الصيغة التي أقام بها قانون الرقابة على التصنيفات، وكن الغاية في القرار الصادر بشأن الترخيص بأي من هذه التصنيفات، واستطردت الفتوى لتقول أن سلطة تقدير الشأن الإسلامي في التصنيفات الفنية هي للأزهر الشريف، وحيث أنه وإدارته، وأن رايه في هذا الشأن يكون ملزماً للجهات التي تبط بها إصدار قرارات الترخيص والتصنيفات السمعية والبصرية المصرية (٧). فضلاً عن اعتبار المسحط على المصنف الفني في المجتمع أو الاسماء منه بعد الترخيص يعرضه يعتبر سبياً جديداً يسمح سحب ترخيص الفيلم (٨).

وهكذا يمكن القول ببساطة أنه لا القانون ولا تطبيقات القضاء تؤمن بحرية التعبير عن طريق السينما أو المسرح، ويساعدها في ذلك فكرة

12 - عدم التهكم على علماء ورجال الدين.

13 - عدم التعرض للأجهزة السياسية بمختلف أنواعها.

ويمكن القول إن الأمر في المسرح لم يكن بالفضل حالاً من السينما، وقد أورد الدكتور سيد علي إسماعيل في كتابه القيم " الرقابة والمسرح المرفوض " من ١٩٢٣ إلى ١٩٨٨ قائمة بالمسرحيات التي رفضت رعايا في الفترة ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٨/١٢/١٢ وضمت القائمة ٢٣ مسرحية، فضلاً عن ٣٣ مسرحية أخرى ضمنها قائمة المسرحيات التي جرى الصراع حولها حتى صرح بعرضها في الفترة من أغسطس ١٩٦٢ وحتى ديسمبر ١٩٨٨، والمسرحيات كانت لأسماء شهيرة مثل سعد الدين وهبة وعلى سالم وفايز حلاوة وصالح مرسى وعبد العزيز حمودة وصالح جاهين وصالح عبد الصبور ومصطفى محمود، وغيب سرور وعصام الجملاني، وسيد حجاب وسعد الله ونوس، ووحيد حامد وغيرهم (١٠).

ولا تخضع الأفلام السينمائية فقط للإدارة المركزية للرقابة على التصنيفات السمعية والبصرية المصرية " والتي تنتمي من الناحية الإدارية والقانونية إلى وزارة الثقافة وينظمها القرار الوزاري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الإدارة العامة للرقابة على التصنيفات الفنية وتحديد اختصاصاتها، ولكنها تخضع أيضاً لرقابة وزارة الداخلية والدفاع إن كان موضوع الفيلم يتعرض بشكل أو بآخر لعمل هاتين الوزارتين أو لأي من موظفيهما، كما يتعرض الفيلم السينمائي أو المسرحية إلى رقابة الأزهر فيما يخص الشأن الديني الإسلامي، وقد يستطلع رأي الكنيسة فيما يتعلق بالعقيدة المسيحية، وهكذا تتعدد الجهات الرقابية التي تعمل كلاً منهما وجهة نظرها في المصنف الفني وهي وجهة نظر ترمي إلى حجب السلبات، أو فرض رؤية معنفسدية معينة على المدع.

## أشواش:

(١) لمزيد من المعلومات حول تاريخ الرقابة على المسرح والسينما في مصر يمكن مراجعة سمير فريد، تاريخ الرقابة على السينما في مصر -

الناشر المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) يمكن مراجعة سمير فريد مرجع سابق الإشارة إليه ص ٢٢ - ٢٥ وهو ينقل أيضاً نصراً متشابهة عن أحمد يسدرجان المخرج المعروف ولحن كتابه " السينما ".

(٥) انظر سمير فريد، ص ٢٢ - ٢٥ تاريخ الرقابة على السينما في مصر " الناشر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠ (٦) يمكن مراجعة قرار الإقدام كاملاً في ملف القضية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧، وقد نشره سمير فريد في تاريخ الرقابة على السينما في مصر - مرجع سابق - ٨٤ وما بعدها.

(٧) فتوى الجمعية العمومية رقم ٢١٢ بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٩٤ - ولزيد من المعلومات عن تلك الفتوى وما أثارته يمكن مراجعة - لجاد البرعي - محور - حرية الفكر والعقيدة فيود وإشكاليات - الجزء الثاني - رقابة الأزهر على التصنيفات السمعية والبصرية المصرية - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - القاهرة ١٩٩٤.

(٨) محكمة القضاء الإداري في ١٤ / ١ / ١٩٦٨ القضية ٥٥٦٩ لسنة ٣٧، حكم غير منشور.

(٩) سعيد شعيب - جريدة العربي - ٨ نوفمبر ١٩٩٣.

(١٠) د. سيد علي إسماعيل، " الرقابة والمسرح المرفوض ١٩٢٣ - ١٩٨٨ "، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٧ - من ص ٤٠٢ : ٤٠٣، ويمكن مراجعة توصيات المؤلف لتحسين عملية الرقابة ص ٤٢٢.



## شهادة من رقيب مستنير

مصطفى درويش

"الموانع الرقابية تقتل حرية الإبداع

والجهل بالفن يفرض نماذج مثل

"حين ميسرة" تتاجر بالجنس والدين

الناقد السينمائي "مصطفى درويش" يعتبر واحداً من أقدم النقاد والسينمائيين الذين ترأسوا جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣. ولذلك فهو يطالب بضرورة التخلص من القيود الرقابية والتي بسأت تشوه حركة الإبداع الفني والسينمائي..

"مصطفى درويش" قال: المشكلة ليست في القوانين الرقابية، بل في كيفية التحرر منها.. وهذه القوانين لم تلغ من الكثير من الدول، إلا أن البعض منها نجح في التحرر من تلك القوانين، وأما ذلك فنتج محاصرة السينما المصرية بقوانين الرقابة، وهو ما أدى إلى أن الأفلام المصرية التي تشارك في مهرجانات دولية لا تحصد الجوائز إلا القليل منها وفي المهرجانات السينمائية المقامة في البلدان العربية، والسبب في ذلك عيوبه السينمائية لقانون الرقيب..

ويروي "مصطفى درويش" أن هناك ثلاثة موانع تقتل أي عمل فني حُر مصطف في الدين والجنس والسياسة.. وإذا استطعنا تجاوز هذه الموانع فإن الثقافة الرقابية الموجودة لدى صناع السينما تجعلها مسخاً ليس له علاقة بالثقافة.. والدليل على ذلك الأفلام: "هي فوضى" و "حين ميسرة" و "دكان شحانة" فهذه الأفلام بعيدة عن الإبداع واعتمدت على فكرة المشاغبة بالجنس والسياسة والذي بدأ بشكل مبتذل لا علاقة له بالواقع حيث إن صناعه لم يستطيعوا التعامل مع المبادئ المعروفة بالشكل القادف..

وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً منذ أن كان "مصطفى درويش" رئيساً للرقابة، فإنه يرى وجود حالة من "اللخبطة والتلطيش" تعيشها السينما المصرية، بسبب القوانين الرقابية العقيمة التي لم تتغير ولم تعدل، والتي لو تم عدلت فإن تعديلها سيكون للأسماء، نظراً لأنها وليدة وخلقت في فترة محرومة من التعبير عن حرية الإبداع..



هاني جرجس

منذ أن كان يمارس عمله كمستج، فإن "هاني جرجس فوزي" اعتاد على حوض معاركه مع الرقابة.. حيث بدأت من أشهر الشجون وأواخر حين الدين تو مع انضمامه في القائمة الرقابية السوداء.. ومن أشهر أفلامه التي حاص لها معارك عدة مع الرقابة والرقابات المتعددة هو فيلم "حب السيماء" الذي علم بتأليفه وأخرجه خليفته "أسامة فوزي". وقام بطولته "ابن علقم" و "عمود حيلة" عام ٢٠٠٦. وسبقه فيلم "طاشا رئيس جمهورية" وحوالاً إلى فيلم "بدون رقابة" والذي يعتبر أول لمحاته في مجال الإخراج السينمائي والذي عرض في موسم الصيف الماضي، ودخل في معركة طاحنة مع الرقابة..

"هاني جرجس فوزي" أكد على موقفه على إلغاء قانون الرقابة، ولكن بشكل تدريجي، بشرط ألا يكون الإلغاء بشكل مفاجئ أو مرة واحدة معلاً ذلك بقوله: الإلغاء المفاجئ للرقابة قد يسبب حالة من الارتباك، مثلما حدث في الصحافة.. تدرج جعلت بعض الصحف يقوم بسب وإهانة رئيس الجمهورية من مطلق الحرية التي أصبحوا يتمتعون بها.. ولو قسنا إلغاء الرقابة بشكل مفاجئ فسوف نجد أفلام بورنو تعرض في دور العرض السينمائية، وذلك لأن الجمهور

"هاني جرجس فوزي": الرقابة تعاني من حالة رعب.. لكن الغاؤها المفاجئ قد يسبب ارتباك

على أبو شادي رجل مدعي وغير مستنير كما يشيع عن نفسه



فيلم حب السيماء

ومنى يصلح حال الرقابة.. في رأيك؟

منذما أصبح رئيسها واحداً من السينمائيين والفنانين الذين يملكون قدرًا كبيراً من التحرر والوعي في مقولهم مثل "عيسى يسرحان" و "عمود ياسين" و "نور الشريف"، وليس شخصاً مدعياً ومناقلاً مثل "على أبو شادي" الرئيس الحالي على الرقابة على المصنفات الفنية.. الرقابة لم تعد تعرض فقط على مشاهد الجنس، بل أصبح الأمر متعلقاً بالأمور الدينية والسياسية..!

نعم وأعم من اعتراض الرقابة على المشاهد الجنسية والتي يعتبرها خارجة من أن يعدوا وفاتهم عن الدين..



فيلم بدون رقابة

والسينمائيون محرومون من تلك الحرية وموقف تظهر الاملا شمل كما كثيراً من المحاجة في الدين والجنس والسياسة.

وما رأيك في تعامل جهاز الرقابة مع أفلام مثل التي تقدمها؟.. أهم الأول والأخير لدى الرقابة، هو نجاحهم في إلغاء وحذف الكثير قدرة من المشاهدة، حيث يتعاملون مع الفيلم مثل الخنزير، وليس منطق الرقيب النواحي..

منذ سنوات طويلة لم تكن هناك معارك مستمرة بين الرقابة وصناع الأفلام، لكن في السنوات القليلة الماضية أصبحت الرقابة تتعامل منطق التبع..

هل يرجع ذلك إلى وجود رقابات أخرى مثل الكنيسة والأزهر والجهات السيادية، إلى جانب جهاز الرقابة ذاته؟..

أعتقد بشكل كبير، وأعتقد أن ما استدع الرقابات الأخرى شديدة، كان مذكور ثابت منذ توليه منصب رئيس الرقابة على المصنفات الفنية.. بحيث كان أول من أصر على عرض فيلم "حب السيماء" على الكنيسة لكي يأخذ قراراً إما بالرفض أو بالقبول.. وكان قد أصرني وقتها إلى بأنه لا يستطيع إعطاء تصريح لعرض الفيلم قبل موافقة الكنيسة.. وقتها رفضت عرض الفيلم على الكنيسة، وطلبت منه إعطاء رأيه على الفيلم كرقب وسيدني..

وما رأيك في عرض الأفلام على جهات رقابية وسيادية مختلفة؟ عرض الأفلام على جهات رقابية أخرى، هو طريقة غير مباشرة لكي يعي رئيس الرقابة والرقاب من مسئوليتهم تجاه أي فيلم..

وكيف تصف حال وشكل الرقابة في الوقت الحالي؟.. لأأسف الشديد فإن الرقابة تعاني من حالة رعب ورعب، خاصة في ظل موجة التدين المتطش.



## تعمية مصر..

### الرقابة طويلة المدى وفهم الصور

• بقلم : ياسر علوان

يحتاجه في عمله هو المقص والموسي وكرم الخلافة " وكونها الشراويشي " وأدوات أخرى وضعها كلها على رف مؤقت، ثم الآخر من بنات أفكار واختراع حلقا . في أحد جانبي هذه اللقطة نجد مكتبة مستندة إلى الحائط من المؤكد أنه إذا انصرفت رغبة حلقا على حلاله الذقون وقص الشعر لكان بإمكانه أن يفعل ذلك بقدر أكبر من السهولة - دون أن يبذل جهداً ووقتاً في بناء ما يشبه دكاناً للحلاقة على أحد الأرصفة بجوار المذبح القديم في السيدة زينب.

إن حال اللقطة - والصورة - يكمن في الجهد المبذول من أجل خلق مساحة عمل منظمة ومزينة من لاشئ تقريباً إنها مهمة بسيطة من ترتيب الديكور الداخلي ( في هذه الحالة الحار جي ) أنتجت قضاءً متكرراً ، بل ويمكن أن نقول شخصياً ، يعلن عن نفسه بأسلوب شعبي ، ذكي ومرئي . هذا الجهد يعكس رغبة في الحياة : قدرة على الابتكار ورغبة في العمل والعمل الإبداعي . إن خلق شيء من لا شيء هو أمر يحتاج إلى الابتكار والخيال . من الواضح بالنسبة لي أن هذا الخلاق يهتم بعمله ، وهي صفة نادرة في مصر اليوم ، حيث هم غالبية البشر أن يقوموا بأقل جهد ممكن في عمل الأشياء . وعلى حين يرى الجمهور المصري في هذه الصورة الفكر اللاذي والفعلي - ولا أجد سبباً لإنكار ذلك - إلا أنه في ذات الوقت يتجاهل أو غير قادر على رؤية المعنى الأكثر عمقاً وراء تلك التفاصيل . لو أن هذه الصورة كانت قسيمة ، لكانت غنائية ثناء وإجلال لتلك الصفات الجذيرة بالإعجاب لتلك الخلاق وبشر آخرين يكادون من أجل العيش في هذا البلد بالاعتماد على لمطتهم وحدها.

الأمر الملفت للانتباه هنا هو هذا القدر من شبه الإجماع في رد الفعل تجاه هذه الصورة من قبل أشخاص من طبقات اجتماعية ، ومستويات تعليمية ومهنية بل ومن أصول جغرافية مختلفة في مصر - إنهم أشخاص يكادون لا يفتقرون على أغلب الأمور فيما بينهم إنهم في العادة يرفضون تفسير هذه الصورة ولأسباب التي دللتني إلى القاطعها لكنني سوف أطرح ذلك هنا بغرض المناقشة : حيث يرى الجمهور المصري قدراً وفقراً ، أرى جمالاً وإبداعاً ، المصريون يشعرون بالغضب والحجل ، لكنني أشعر بالتقدير والاحترام ، إنني ، في هذه اللقطة البسيطة ، أرى رغبة في الحياة ، ولقطة شعبية في تنفيذها وإبداعاً في تنفيذها بأنافة.

لكن محاولة إقناع الجمهور المصري بجمال هذه اللقطة هو أنبسه بمحاولة إقناع الشعب الأمريكي بأن الإنسان العري العادي ليس إرهابياً . كيف يمكن وصف هذه اللقطة بالجمال؟ بالطبع هناك خواص شكلية وتقنية تجعلها كذلك ، لكنني سوف أقصر هنا على مناقشة موضوعها فحسب إنه كرسي خشبي من كرسي القهوة تحول إلى كرسي حلاق بعد إضافة مسند للرأس إليه . كذلك وضعت وسادة على الكرسي لكي تجعله أكثر راحة للعميل ولكي تحميه عن باقي كرسي القهوة . كما علق على الحائط حش صور ومرآة ، الأمر الذي لم يكن سهلاً بالقسط نظراً لحلقية المكان . كذلك علق صورة رجل وأخرى لثبة الصخرة في القدس على أرضية تحفي عمداً البناء الطوي وراءها لفصلها عن خشونة الحائط . إن أيًا من هذه الأمور لم يكن ضرورياً ليتمكن الخلاق من القيام بعمله ، لكنه بذل من الوقت والجهد ليخلق هذا الديكور . ما

" أهم قرار سياسي يمكنك اتخاذه هو توجيه عيون البشر لما تريد أن يروه .. بمعنى آخر ، إن ما تعرضه للبشر يومياً وباستمرار هو أمر سياسي .. وما من سبيل أقوى في تشكيل عقل الإنسان من أن تثبت له يومياً أنه لا مجال للتغيير "

وتم ويندوز ، فعل الرؤية



المعلومات الأساسية عن مصر يعلم أن هذه الصور لا تسيء تعيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد . ورغم أنني لم أذع أبداً أن هذه الصورة تمثل المجتمع المصري ، إلا أنني تلقيت ( بسبب هذه الصورة ) التهديدات والإهانات في أسوأ الأحوال والتعبير المفرط عن عدم الرضا في أحسنها . حين كنت أنظر هذه الصورة دلعتني برقاحة رجل غاضب ، وقال لي أن التصوير منحوع هنا . لقد كان يسعى إلى حيازة صورة مصر التي شعر أنني بشكل ما أهينها . لقد تصدرف وكأنه عين نفسه وصياً على صورة مصر المقدسة ( وسوف أعود لاحقاً لرد الفعل هذا ) .

قبل أن أسعى إلى طرح الفكري دعونا نقوم بتجربة بسيطة . انظروا إلى الصورة أعلاه . ماذا تعني بالنسبة لكم ؟ لقد التقطت هذه الصورة في السيدة زينب في عام ٢٠٠٩ وقد أطلعت عليها أصدقائي ومعارفي وأستاذة وطلاباً في الجامعة الأمريكية وجامعة القاهرة وآخرين كثيرين في مصر والخارج . وقد كان رد فعل المصريين ، بما يشبه الإجماع ، أن شعروا بساخجل والغضب فالصريون يفتخرون من لكشف الفقر العميق - لدرجة الإحراج - في بلادهم . بل ويشير رد فعلهم إلى أنني بذلت جهداً كبيراً لأصور ظاهرة شديدة الندرة . مع ذلك ، فإن أي شخص يلم بالقليل من



الضرورة اليوم . في عالم اليوم أصبح محور الأمية يعني ثلاثة أشياء : معرفة القراءة والكتابة واستخدام الكمبيوتر والإنترنت ، وقراءة الصور .

ورغم إن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى نمو الاقتصاد المصري بمعدل يبلغ 4.5 ٪ في المتوسط في السنوات العشر الأخيرة، إلا أن هناك بعض المؤشرات الخطيرة الجديدة بأن توضع في الاعتبار على سبيل المثال ، طبقاً لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ ، فإن 43.9 ٪ من المصريين يعيشون على أقل من دولارين ( ١١ جنيهاً مصرياً ) يومياً، و ٢٩ ٪ على الأقل من المصريين لا زالوا أميين حتى اليوم . كما أن نفس التقرير يضع مصر في المرتبة الـ ١١٢ ضمن ١٧٧ بلداً من حيث " جودة الحياة " وهناك الكثير من الإحصائيات الأخرى التي يمكن الرجوع إليها لكشف مدى التدهور الفعلي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بل إن الكثيرين من المصريين يحاولون مغادرة البلاد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، بل إن بعضهم يهاجر بجائحه محالاً اجتياز الحدود بشكل غير قانوني.

دعونا الآن نعود إلى ذلك الرجل الذي حاول مني من النقاط الصورة أعلاه . لو أن هذه اللفظة تصور حالة منتشرة كما تشير الإحصائيات سائلة الذكر ، لماذا إذاً مني من تصويرها؟ لماذا الحول دون تسجيل ما هو شديد الوضوح والانتشار ! الإجابة على ذلك بسيطة : لقد نجح الإعلام المصري بامتياز في تعبئة السكان عما هو واضح من حوض . لقد اتسع الإعلام المحلي تصبحة وعم ويتدرج المتأثرة التي أشرت إليها سابقاً.

إن عرض الصور ذاتها على البشر يوماً تلو الآخر ، سنة تلو الأخرى على مدى عشر أو عشرين أو ثلاثين عاماً، فإن هؤلاء البشر سوف يعتقدون أن ١- ما يشاهدونه هو الأمر الوحيد الجدير بالرواية ، و ٢- أنه لا يوجد هناك ما يستحق الرواية دون ذلك . بل إن كل ما عدا ذلك يصبح أقل " طبيعية " أو " حقيقية " وإذا لم تتغير الصور لسنوات وسنوات ، فإن الأمر سوف يبدو وكأن العالم نفسه لا يتغير

مع ذلك، فإني لا ادعي أن نفس أغلبية المصريين لصوري هذه هو تفسير بنفسه الإحلاص، بل إنني أعتقد حقيقة أن ردود فعلهم تتبع قداماً من القلب. لكن سؤالي هو : لماذا يرى المصريون في صوري شيئاً يكشف أمراً سلبياً بهذه الدرجة عن بلادهم ؟ فالصور ، في آخر الأمر، ليس لها تفسيرات مطلقة أو نهائية ، فلا النقاشها ولا رؤيتها يحصلان في الفراغ، بل يتبع معناها من الثقافة الخفية برؤيتها. لماذا إذاً هذا الطغوات الشديد للغاية؟

دعونا نأمل معاً في بعض النقاط الأساسية ١- يقتصر تعليم التصوير في مصر فقط على كلية الفنون التطبيقية بجامعة حلوان وقسم الإعلام في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولا يدرس في أي منهما باعتباره أحد أشكال الفن - ٢ - إنجالي عدد الطلاب في كلية الفنون التطبيقية قليل جداً ( أي عدد الأفراد الذين يحصلون على تدريب مهني ) - ٣ - أما عدد النخبة التي تفهم الفن فعددنا أقل . حيث النقاط ١ و ٢ و ٣ هي حقائق صحيحة يصح من الممكن أن نستنتج أن الثقافة البصرية التي أحاطت بالمصريين خلال العقود الثلاثة الأخيرة ( على الأقل ) انصرفت على الإعلام الحكوم من قبل الدولة - تليفزيون الدولة والجرائد والمجلات الرسمية وشبه الرسمية تلك هي مدرسة مصر للمعرفة البصرية.

أن نقول إن ذلك الإعلام يمارس الرقابة الشديدة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو أمر سيديهي . هذا المقال لا يتبع مناقشة آليات تلك الرقابة، لكنني أود التركيز على النتائج طويلة المدى لتلك الرقابة، حيث أنني أعتقد أن قراءة وفهم الصور ( التي هي أكثر أشكال الإعلام تأثيراً ) هو أمر شديد

## " درية شريف الديف " : الحالة الرقابية باتت أفضل من فترة رئاستي للرقابة



ورغم تجربتها القصيرة في توليها منصب رئيس الرقابة على المصنفات الفنية، إلا أن " درية شريف الدين " ترى أن فترة رئاستها للرقابة على مدار عام واحد فقط ١٩٩٥ كانت أفضل من الرقابة ثم بفترة سينما خاصة في ظل وجود مناحي ردي ممثل في كم هائل من الإنتاج السينمائي المردى . وأمام ذلك فقد كانت ترغب في أن تخرج بالسينما بعيداً عن الرقابة من خلال هامش الحرية، والتي كانت تعتقد وقصتها أقام سوف تمتع ولو بجزء بسيط وصغير منه ، الأمر الذي أجبرها على تقديم استقالتها بعد عام واحد بسبب تدخل وزير الثقافة " فاروق حسني " في القرارات التي كانت تأخذها .

وتؤكد " درية شريف الدين " على أن هناك الكثير من صناعات الأفلام من غربيين ومؤلفين وممثلين يريدون أن تظل الرقابة كما هي، لأنهم لا يستطيعون إنتاج سينمائي جيد يخرج للناس دون التمتع دوماً من أن الرقابة هي المنهج الأول في المساء العمل ..

" درية " قالت أن المخططات الجنسية غير معمول بها في مصر، لأنه لا يوجد لدينا كيان يستطيع عمل فيلم حادف يهوى على مشاهد جنسية وأما قد تستعمل بشكل آخر كما هو الآن في الفيديو كليب .. ولما يتعلق بالمخطوط الديني فإن مصر غير قادرة على إنتاج فيلم ديني منذ ٤٠ سنة لأن ذلك أصبح مرتبط بعمليات التطرف الموجودة والنظرة العاجزة للدين إضافة إلى حالات الدين التي باتت مثقبة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة . كما أن الكنيسة أصبحت لديها جرافة حيث أصبحت تسمح بإنتاج الأفلام تظهر فيها شخصيات دينية، على عكس الأزهر الذي لا يزال مصر على عدم ظهور أي من الشخصيات الدينية..

أيضا ذلك هو القسوق المائل بين الواقع ( العالم كما هو ) وبين التمثيل ( التصوير ) ، فالتمثيل يمكن أن يلوي الحقيقة بأكثر من طريقة ، بل يمكنه أن يلويها تماماً . إن التفكير وحده له قوة جبارة . السبب الثاني وراء نجاح الإعلام في تعبئة البشر بهذا القدر هو القضاء التام على إمكانية أي استخدام دقيق أو حادق للصور، وذلك من خلال معادلة جعلت جودة الصورة مساوية قيمتها . فالوضع الجيد يساوي صورة جيدة والوضع السيئ يساوي صورة سيئة ، حيث الإعلام الرسمي هو وحده المسئول عن تعريف ما هو " جيد " وما هو " سيئ " فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للموضوع . إن ذلك هو أكثر استخدام للصورة استغلالاً على الإطلاق ، لكنه نجح بالدرجة التي جعلت البشر يتصرفون وكأنهم عينوا أنفسهم رجالاً للشرطة مدافعين عن صورة مصر الرسمية - إقم ذات البشعر الذين يعانون يوماً من فساد الحكومة وعدم كفاءتها، وقلة فرص العمل والأجور التي لا تكاد تكفي للعيش وظروف العمل المزرية والمخاطات نظم الرقابة الصحية العامة والتعليم.

إن الابتذال البصري واللغوي هو بمثابة السم الذي يقفل الخيال ويقتضي تدريجياً على فترة البشر على التعبير عن أنفسهم. إنه يولد أذهاناً ويأكل عقولنا ورغم ما للإنترنت والقنوات الفضائية من تأثير إيجابي على الثقافة المرئية في مصر، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً لذلك، أنه طالما بقي المصريون غير الواعين في التأمل في الصور التي يشاهدونها في كل يوم، والتأمل في من التقط تلك الصور وكيف تم التقاطها ولاي عرض ، فإن رد فعلهم فما سوف يبقى مستملاً . التفكير يعلم الشطار.



## نصوصه تحتترف فضح مخططات القوى الأصولية

أبو العلا السلاّموني : أعطوني مستحقاتي المالية عن عرض خافوا من ظهوره على المسرح

محمد أبو العلا السلاّموني أحد أبرز مؤلفي المسرح المصري قدمت أعماله منذ نهاية السبعينيات ولا تزال تقدم إلى الآن بنجاح كبير لكنه فوجيء بوقف عروض مسرحيته الجديدة " الحادثة ١١ سبتمبر " على مسارح الدولة .

السلاّموني يؤكد أن مسرحيته تقدم رسالة مهمة للمجتمع بشأن الجماعات الإسلامية الموجودة في مصر والعالم كله ، من صنع المحاسرات الأمريكية ، لافتاً إلى أنه لا يعرف سبب غضب مديري المسرحيين من موضوع المسرحية ، وأكد أن كل مسئول في المسرح بمن فيهم أشرف زكي ونيس البيت الفني للمسرح تضامنوا لوقف العرض ، بالرغم من أن الرقابة أجازت المسرحية دون أي اشتراطات منها ومن الملائك للسطر أنه قد سبق وأوقف للمؤلف "أبو العلا السلاّموني" مسرحيات سيف الله وأمير الخشاشين بعد انتهاء عروضها بسبب جرافها ، وبعدما مسرحية أمير البلاط للسبب نفسه :

هنا شهادة للسلاّموني عن تجربته الأخيرة

" نفي المؤلف المسرحي محمد أبو العلا السلاّموني تعرضه لأي مشاكل مع الرقابة على مدار حياته وأكد أن الرقابة ليست متعسفة كما يتوهم البعض ولكن في الغالب يواجه تعسفاً من إدارة المسرح نفسها حيث قال عن ذلك مؤكداً :

مسرحية " الحادثة ١١ سبتمبر " ليست العمل الوحيد في الذي يواجه أزمة مع إدارة المسرح وإنما تعرضت لهذه الأزمات كثيراً مع أكثر من عرض ، منها مثلاً مسرحية " أمير الخشاشين " عام ١٩٩٥ ووقفها كان سيخرجها الراحل سعد أردش وكانت البطولة لعبد المنعم مديوني ومحمد الدفرأوي وبالفعل قمنا بعمل العروض استعداداً لافتتاح المسرحية على مسرح السلام لكن مدير المسرح في ذلك الوقت طالب بوقف العروض وإلغاء العرض بحجة أن المسرحية تهاجم الجماعات

المطرقة وقال إنه يخشى على مسرحه من الهجوم ، وتوقفت المسرحية لهذا السبب رصواً لخاوف مدير المسرح ، وفي سنة ١٩٩٠ توقف في أيضا عرض " المليم بأربعة " وهذه المرة كان بمسرح القطاع الخاص " جلال الشرفاوي " وقمنا أيضا بعمل العروض وكان أبطالها نور الشريف ونورا ومحمود الجدي ، كانت فكرتها تدور حول سرقة أموال مصر عن طريق الجماعات المطرقة ، وللأسف تعرض المسرح والممثلون لتهديدات من هذه الجماعات لإيقاف العرض وحل جلال الشرفاوي على مسرحه وأوقف المسرحية ، هناك عرض آخر توقف أيضا ليلة الافتتاح وهو عرض " سيف الله " على مسرح الطلبة كان عن خالد ابن الوليد ولرفض البعض ظهوره على خشبة المسرح وضع المدير إلى التهديدات وأوقف المسرحية يوم الافتتاح ، أما بالنسبة للعرض الحالي " الحادثة ١١ سبتمبر " فرغم كل ما حدث ورغم جلسات الصلح التي تمت بيني وبين مدير القومي ، ثم بيني وبين مدير الطلبة إلا أن العرض لم يفرج عنه بعد ورغم أنه تم صرف مستحقاتي المالية من البيت الفني وهذه تعتبر مخالفة قانونية لأنهم لم ينفذوا مروج العرض بعد ، في حين أنه تم إنتاج عرضين بالطلبة والمسرح معلق فلماذا لم تقدم " الحادثة ١١ سبتمبر " كما وعدوني !!!

وأضاف السلاّموني " الحقيقة لم أجد أي أزمة في التعامل مع الرقابة على الإطلاق لأنه في النهاية الرقابة تضم شخصيات مستمرة نستطيع مناقشتها بل مشكلتي الحقيقية كما ذكرت مع مديري المسارح الذين يحشرون دائما على كراسيهم ليضعون لأنفسهم رقابة ذاتية وللأسف لا يفيد النقاش معهم والمساءلة بالنسبة لي ليس مسألة تحدي بل تريد أن تصل إلى منطقة وسطى ، لأنني لست ضد وجود الرقابة لأن وجودها حتى لأنها أرحم من رقابة الإدارة التي تكون جاهلة في الكثير من الأحيان بالعديد من الأمور الهامة ، بل الرقابة عادة ما تكون مستمرة ومتفتحة .

## رشا عبد المنعم

## لن أغير نصوصي من أجل تعنت الموظفين

المؤلفة المسرحية رشا عبد المنعم مؤلفة عدد من العروض المسرحية الناجحة مع فرق المسرح الحر من بينها " ولد وبنت وحاجات " و " عفواً لقد نفذ رصيدكم " لها تجربة مع الرقابة روت وقائعها في الشهادة التالية :

واجهت فقط مع الرقابة اعتراضات بسيطة على عرض " الطريقة المضمونة للتخلص من البقع " لأن الرقابة كان لديها تحفظات على أحد مشاهد العرض فالمسرحية تناقش فكرة زوجة تريد التخلص من إساءة زوجها لها عن طريق قتله فهي تضعه سمادة كاوية للتخلص منه مثلما تتخلص من البقع أثناء الغسيل ، اعترضت الرقابة على هذا المشهد بحجة أنه لا يجوز عمل قتل على خشبة المسرح وحجتهم في ذلك أنه من مبادئ أرسطو عدم القيام بمشاهد قتل على خشبة المسرح ، إلى جانب ذلك اعترضت الرقابة على جملة " طقس من طقوس الحب " لأنهم رأوا أنها جملة مبهمّة وتحمل أكثر من معنى في النص .

وليس هذا فحسب بل اعترضوا أيضا على " مونولوج / حوار " يحمل حديثاً عن العلاقة الجنسية رغم إنه مجرد إسقاط على العلاقة الجنسية فقط ، وبصراحة لن أتنازل عن هذا المونولوج لأن وجوده مهم للغاية لذلك انتظر حالياً انتقال المسرحية إلى مسرح الشباب لأن انتقالها من

إدارة إدارة سوف يساعد في عرضها على الرقابة من جديد كأنها تعرض لأول مرة ، لأن العرض كان سبق وعرض من قبل على إدارة مسرح الغد وكانت مستخرجه نورا أمين لكن نظراً لإرتباطها بأكثر من عمل توقف المشروع وتقرر نقلها إلى مسرح الشباب خاصة بعد تغيير طبيعة العروض في الغد من تجريبية إلى ثابتة ، أما حالياً فقد أسندت إخراج العرض لهاني عفيفي .

وعن فكرة اختلافها أو اتفاقها مع وجود الرقابة أشارت رشا قائلة :

الحقيقة أنا ضد الرقابة خاصة وأن عروضي دائما كانت مع فرق مستقلة لكن أيضاً وجودها له مزايا بقدر ما فيه من عيوب وأهم هذه المزايا أن العاملين بها متفتحين ذهنياً تستطيع التحوار معهم وإقناعهم ففى النهاية هي ليست رقابة متعسفة وإن كنا حالياً في عصر الفضائيات والسماعات المفتوحة وكل شئ يقال أمام الناس بلا تحفظ فلماذا نظل لدينا رقابة على العروض المسرحية ، لكنني أيضاً متفكة مع فكرة أن المجتمع لا يزال غير ناضج بما يكفي حتى تلغي الرقابة لكن رأيي أنه لا بد أن نترك المجتمع يواجه بنفسه دون وجود رقابي يحدد له ماذا يشاهد .



## لا يوجد رقيب مستنير



بقلم: كمال رمزي

منذ عدة سنوات، أصدر صديقنا السوري الصحفي الكبير "قصي صالح الدرويش" مجلة "الحدث" من باريس، وتولت أعداده الشهيرة، متضمنة مقالات من لجة المثقفين العرب، واتسمت بقدر لا يستهان به من الجرأة، وبالضرورة، بدأت العواصم العربية مصادرها، وتنوعت الأسباب. مرة لأها عابست على الذات الملكية، وأخرى لأنها تدخلت على نحو غير مرضي في السياسة، وثارة لأنها نشرت صوراً تخدش الحياء العام، وثارة لأنها هاجمت شخصية مرموقة، وأخيراً.. تمت مصادرها في مصر.

بعيدا عن سبب المصادرة، ولأن كنت من كتاب المجلة، ولأن قصي صالح الدرويش يهمني أمره، ذهبت إلى الرقيب كي أناقشه في الأمر، وحين دخلت إلى مكنته وجدت أمامه عشرات الجرائد والمجلات، وبدأ لي علي درجة عالية في التهذيب ودمائة الخلق، وما أن أسديت شفتي عليه من كمية المطبوعات التي عليه مراقبتها حين ذات التلوج بيننا، وأخذ يتحدث، بصدق عن متاعبه، وأعترف أنه جعلني أراه من زاوية لم أتبه لها من قبل.. قال: إذا كان للموظف المصري رئيسا واحدا، فأنا الموظف الوحيد الذي يقف فوق رأسه عشرة رؤساء.. ريمياً، أنا أبيع وزارة الإعلام، لكن عملياً، لا يمكن إغفال وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وأتخوف من انتقاد الصحافة لمؤسساتنا الدينية، ويهبط قلبي إلى رحلي إذا ما إلى علمي أن رئاسة الجمهورية غاضبة، أو حتى غير راضية، عن نشر هذا الخبر أو ما يتضمنه ذلك

المقال.. وواصل الرجل، بصوت تشوبه رنة رثاء: أنا لست حراً، ولا أعمل بحراحي، ومهنتي مخفوفة بالمخاطر.. أنا لا أرقب، ولكن تتم مراقبي.

خرجت من عند الرجل لشوثر وقد ازداد إدراكي بأن الرقيب مجرد علب من علب السلطة، وبالتالي يقدو من باب البلاء طرحت السؤال الذي يستفسر عن مدي استنارة الرقيب؟.. فالرقابة، قامت في الأساس كخط دفاع متقدم عن النظام، أيا كان توجهه لذا يلقى بنا أن نقش عن النظام وليس الرقيب، وكحي تضح الصورة تذكر الوقائع التالية.

في مذكراتها، تروي الرقية "اعتدال عثمان"، بمرآة تبلغ حد السذاجة، كيف أنها طوال عمرها، ظلت مخلصه لعملها، ودليها على هذا، رفضها العرض فيلم "الفرسان الثلاثة" لجورج سيدني، والذي قدم للرقابة عام ١٩٤٩، لأن به عبارات من نوع "يجب القضاء على الملك" و"إن مركز الملك حرج" و"هكذا سيكون حاله في قبضتي"، بالإضافة إلى مشهد إعدام "اللاوي دي ونر" حيث يبدو الملك ضعيفا.. الرقية، اعترفت أن ما قامت به يدل على "نراعتها" و"إخلاصها"، فهي شاهدت الفيلم بعين القصرى الملكي.

بعد عامين، قامت الثورة، وسريعاً ألغى النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري، وتقدمت الشركة للشركة لـ "الفرسان الثلاثة" للرقابة، ولعل المفارقة ذات المغزي أن الفيلم وقع في يد ذات الرقية، اعتدال ممتاز، "العادلة، قسوة الإرادة" حسب قولها، فما كان منها إلا الموافقة، بلا تردد على عرض الفيلم، التواهم تماماً للنظام الجديد.

لاحقاً، ستقوم الرقابة بخطوة حماسية حقاً، حين قررت كشط صورة الملك فاروق، المعلقة على الجوائط، خلف مكاتب المسؤولين، من شرائط الافلام، وكذلك الحال بالنسبة لصورة الملك فؤاد.. وما

فعله الرقية، سواء أيام الملكية أو الجمهورية وما بعدها، لا يدينها، ولا يقلل من شأنها، ولكن بين بحلاء أن الرقيب، بداية ونهاية، مجرد علب من علب السلطة، وعلى الاقل، يجسد أحد مراكز القوة بداخلها. جاء رقيب وذهب رقيب، مرت أفلام من دون مناصب، أفلام أخرى تطلبت مهارات، اندلعت مناقشات ومنازعات، واستمر السؤال الذي لا معنى له: هل هذا الرقيب مستنير أم لا؟.. إنه سؤال، بالإضافة لعدم جدواه يتضمن ظلاماً قادحاً لمهنة الرقيب، تلك المهنة التي تتطلب حساسية فائقة من "المخلف" وإلا سيحري إبعاده والغاؤه كي يتولي المهنة أحد اقرب النظام، فهاهو أنور السادات، بنفسه - حين كان يشغل منصباً مرموقاً قبل أن يصبح رئيساً - يشاهد فيلم "ميامار" لكمال الشيخ، كي يقرر مدي احقية الفيلم في العرض، وإذا كانت بعض الكتابات تتم موقف جمال عبد الناصر، عندما وافق على عرض "شئ من الخوف" لحسين كمال، فإن الجانب الآخر الذي لا يجب أن يغيب عن الانتباه، يتمثل في قيام رئيس جمهورية بمراقبة فيلم، وعندئذ، بحق لنا القول بأن الرقيب جوهرياً مجرد موظف، لا حول له.

جدير بالذكر، تلك الوقائع المتعلقة بما حدث مع "البرئ" لعاطف الطيب، تدور أحداث الفيلم حول القتل في الأمن المركزي، أحمد سبع الليل، بأداء خلاص من أحمد زكي، والذي يكشف بسعد فترة ليست قصيرة، أنه يقوم - مع زملائه - بسحب الأسرى، ويحاول الدفاع عن أحد أبناء قرينه المعتقل في سجن صحراوي، فيعاقب عقاباً شديداً، وفي لحظة تجمع بين الوعي واليأس والجنون، يطلق رصاصاته على طباط المعتقل، ولكن أحد المندمين يصوب بندقيته نحوه ويطلق رصاصة تردده قتيلاً. انزعجت الرقابة من "البرئ" وفضت عرضه، وتحرك صناعه ضد قرار المنع، وعقدت لجنة تظلمات، أفضت



بضرورة تفسير نهاية الفيلم أو حذفها تماماً، ودخلت المعركة إلى جانب "البرئ" صحفيون ونقاد، وتساعدت المعركة، وكان لابد من حسمها، وهنا نذكر مراكز القوة في السلطة في ١٩ فبراير ١٩٨٦، وربما لأول مرة في تاريخ السينما المصرية علي الأكل، يجمع ثلاثة وزراء لرقابة فيلم: المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع، اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية، والدكتور أحمد هيكمل وزير الثقافة، والذي اقترح أن يقوم سعد الدين وهبة بإجراء بعض "التعديلات" على الفيلم، قبل التصريح بعرضه.

انري النقض مدافعين عن عرض الفيلم كاملاً، ودعا المخرج جميع زملائه للإضراب عن العمل، وفي اليوم الذي نشرت فيه تصريحات عاطف الطيب - ٢٦ / ٢ / ١٩٨٦، كانت شوارع محافظة الجيزة في قبضة جنود الأمن المركزي المتمردين ضد أو ضاعهم باليسة.

بعيداً عن تقسيم الفيلم الذي جاء بمثابة نبوءة تحذيرية لم يصغ لها أصحاب القرارات العليا، نرصد هنا تلاشي "دور الرقيب"، الغليان في جوهره، الذي يتحين جانباً، ويغدو مهملًا، ولا يسمع له حساً، عندما تتجاوز الأمور، وتظهر السلطة الحقيقية، ممثلة في وزيرى الدفاع والداخلية.

لكن، هل الرقابة حكر علي رجال الحكومة الكبار فقط؟.. الإجابة تأتيك من قلب ممارسات الواقع: لا.. قصة رقابة أخرى، أشد بطشاً، من الرقابة الرسمية، من الممكن أن تطلق عليها اسم "رقابة المجتمع"،





حيدر حيدر

وإذا كنت صريحاً فستستخدم تعبير "رقابة الشارع"، وهي رقابة يخرج فيها الجهل بالرياء، وتستر وراء شعارات قضاة من نوع الحفاظ على صورتنا "و" قيم مجتمعنا "و" ثوابتنا المقدسة"، و" تقاليدنا الجميلة"، وبالطبع، كل هذا الكلام الدجاجي يصبح عبثاً مع تطور المجتمع، فإذا كان عمل المرأة، على سبيل المثال، عيباً مقيتاً في فترة ما، فإن عدم عملها، في فترة لاحقة، يصبح عيباً مخجلًا، ثم تأتي فترة ترتفع فيها بعض أصوات تطالب بعودة المرأة للمبيت، وفي كل مرة تغو فيها التوجهات، تتحد ذات الشعارات.

أحياناً، صوت الشارع يرتفع، يتطرق، بل يضع الرقيب في مأزق، وربما يزل عليه عقاباً، قد يكون أشد قسوة في العقاب الذي من الممكن أن تمارسه السلطة الرسمية. ولعل ما حدث مع "المدنيون" أقوى دليل على سطوة الشارع، لا يتجاوز إلا الوقائع المؤلمة التي صاحبت صدور رواية "وليمة لأعشاب البحر" عندما صدرت في مصر.

"المدنيون" لسعيد مرزوق ١٩٧٦، فيلم عن بعض مظاهر الفساد في ذلك الحين، قبل أن تبدو مجرد انحرافات صغيرة إذا قيس بالفساد الذي انتشر واستشري بعد ثلاثة عقود، والفيلم لا يفوته أن يضع المدنين جميعاً، وراء القضبان، مع النهاية.. بلج "المدنيون" تجارياً، واستمر عرضه لأكثر من أربعة شهور، ونال العديد من جوائز مهرجان القاهرة السينمائي، وحصل على تقديرات في مهرجانات

## تقرير حرية الفكر والإبداع في مصر

(يناير - يونيو ٢٠٠٩)



دولية، وأرسلته وزارة الثقافة إلى أسابيح الأفلام في الخارج.. وعلى الرغم من هذا كله فإن مواطنين مصريين من العاملين في سلاسل النفط أرسلوا خطابات استنكار لما جاء في الفيلم من مشاهد "تشويه وجه المجتمع المصري وتدمير قيمه"، وفيما يبدو أن وزير الثقافة حينذاك، د. جمال العلفي، استجاب بضماني وذعر، لابتزاز العاملين في الخارج، فأحال ملف الفيلم إلى النيابة الإدارية، كي تتخذ إجراءات محاكمة موظفي الرقابة.. وبصرف النظر عن ذلك العقاب، بالغرامة والتخميم من المرتب، الذي وقّع على العاملين بالرقابة، فإن الأهم يتمثل في الدلالة المزدوجة لهذا الموضوع، فهنا نكتشف ميل الأترياء الجدد، ممن يعملون في الخليج، لحجب صورة المصريين محدودى دخل، وهم يتدافعون للشراء بسضاعة المجتمعات الاستهلاكية، وذات الأثمان المتواضعة، وفي ذات الوقت، تبين بسخوض، مدي وهن الرقابة، بسبب وضعهم الفعلي كمجرد موظفين صغار، من الطغمة تقسبهم إلى مستترين وغير مستترين.

أما ما حدث مع "وليمة لأعشاب البحر" فقد انتشرت شائعة بأنها تتضمن عيباً في الذات الإلهية، وأن لها العديد من السطور الجنسية، وفوراً، بلا تردد، انطلقت مظاهرات شباب لم يطلعوا على الرواية، ولا يعرفون شيئاً عن كتابتها، وأعلنوا بنادون بالويل للمؤلف والناشر والرقيب.. وإذا كانت حكاية "المدنيون" انتهت بعقاب الرقابة، فإن نهاية "وليمة" كانت مؤلمة بحق، فحتود الأمن المركزي، واجهوا المظاهرين المصابين بما يشبه القيسرية، وأوسعهم ضرباً وركلاً، ليس دفاعاً عن الرواية طبعاً، ولكن خشية من تفاقم الأمور، وكانت النتيجة أن عدداً من الشباب المضطرب، فقد نور عينيه، وأصيب بارتجاجات في المخ، فهل من اللائق بعد كل هذا أن نسال عن مدي استنارة هذا الرقيب أو ذاك؟

الإداري بإلغاء ترخيص مجلة "إبداع" بدعوى نشرها قصيدة "مسينة للذات الإلهية"، ثم حكم المحكمة الإدارية العليا بإعادة المجلة للصدور مرة أخرى، وحكم محكمة القضاء الإداري بعدم قبول الطعن بوقف وغلق نشاط شركة الموجز للصحافة والطباعة والنشر، وكذلك حكم محكمة جناح العدة بالمعيا حكمها حضوراً بإدانة منير سعيد حنا مرزوق ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وكفالة قدرها مائة ألف جنيه.

كذلك يستعرض التقرير المحاكمات المتعلقة بحرية الفكر والإبداع ومنها محاكمة مجدي الشافعي مؤلف رواية "مترو" وناشرها محمد الشرقاوي، وقضية إلغاء بث قناة العالم وقناة المنار وقضية وقف عرض فيلم حسن ومرقص وغيرها من المحاكمات.

كما أكد التقرير على استمرار تدخل الأجهزة الإدارية في

يتناول هذا التقرير توثيق لأوضاع حرية الفكر والإبداع في مصر، وأهم التطورات التي شهدتها خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠٩، ويقدم هذا التقرير عرضاً للحماية الدستورية لحرية الفكر والإبداع والتزامات الحكومة المصرية بموجب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها، وكذلك تناول بعض الملاحظات على البنية التشريعية المصرية من خلال القوانين والقرارات المنظم للرقابة على حرية الفكر والإبداع.

ويتضمن التقرير عرضاً لأهم الأحكام القضائية والمحاكمات الصادرة خلال النصف الأول من هذا العام والمتعلقة بحرية الفكر والإبداع. ويلاحظ التقرير بقلق بالغ استمرار مسلسل قضايا الحسبة، وخطورة هذه القضايا التي تلاحق المفكرين والمبدعين ويستعرض التقرير أبرز هذه الأحكام ومنها حكم محكمة القضاء

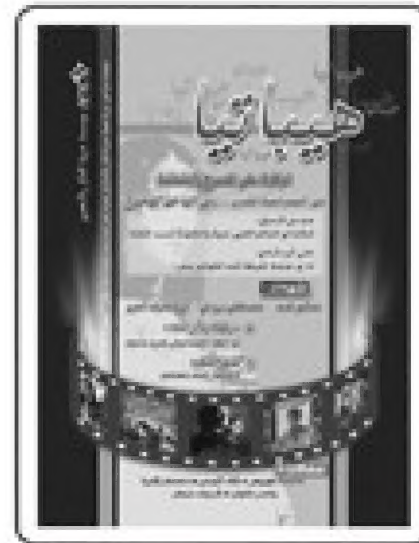




هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة  
المشاع الإبداعي: النسبة، الإصدار ٤.٠.

المحرر العام:  
سيد محمود  
كتاب العدد:  
ماجدة مورييس  
عصام زكريا  
كمال رمزي  
نجاد البرعي  
ياسر علوان  
شريف عوض  
شارك في تحرير العدد:  
تسرين الزيات هند سلامة

المدير التنفيذي:  
عماد مبارك  
قريب برنامج الرقابة  
محمد عمران - أحمد عزت



الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة

لنلقي الاقترحات والآراء نرجو الإرسال على E-mail:Hypatia@afteegypt.org

تتوجه مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالشكر إلى مبادرة العدالة في المجتمع المتروح على دعمها لأنشطة برنامج الرقابة

## حول المؤسسة

مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٦ تحت اسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ولتتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعبير وحماية حرية الفكر والتعبير.

### عن برنامج الرقابة

بأن اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً " وذلك لما تعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة، تتبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية، هذا إلى جانب تلك القيود التي يفرضها المجتمع ذاته لما ينسجم به من ثقافة تقليدية تستند بالأساس إلى مفهومات الفكر الديني المنغلق في أغلب الأحيان.

التصريح بعرضه وسحبه من دور العرض لأنه بمسألة العقيدة المسيحية، كذلك أعربت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية عن استيائها لفوز الدكتور يوسف زيدان بالجائزة العالمية للرواية العربية وهي النسخة العربية من جوائز بوكر البريطانية للأدب وذلك عن رواية عزازيل وقام الأديب بيشوي سكرتير المجمع المقدس بتأليف كتاب عنوانه " الرد على البهتان في رواية يوسف زيدان " والكتاب يقوم بمحاسبة المؤلف والرواية على أساس معايير دينية.

ورصد التقرير أفراد رؤساء تحرير بعض الصحف المملوكة للدولة بالقيام بدور الرقيب ومنع نشر مقالات لبعض الكتاب ومنها واقعة جريدة الجمهورية والتي قام رئيس تحريرها بحذف مقالتي سعد هجرس رئيس تحرير جريدة العالم اليوم والصحفي يحي قلائش بسبب انتقادهم أداء الصحف القومية بجريدة الدستور. وهو ما تكرر مع أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عندما قام رئيس تحرير الأهرام بمنع نشر مقالة في عدد ١٥ / ٥ / ٢٠٠٩ بسبب انتقاده لسياسة الأهرام في مقال بجريدة الدستور. كما رصد التقرير بعض القضايا المتعلقة بالفتاوى خلال فترة التقرير والتي كان من أبرزها فتوى إهدار دم الفنان عادل أمام بسبب تصريحاته ضد حماس أثناء الحرب على غزة .

فرض سلطتها في الرقابة على الإبداع، مثل فيلم طالبة معهد الفنون المسرحية روجينا بسالي " ملكية خالصة " والذي حصلت المؤسسة على صورة من خطاب رفض الإدارة المركزية على المصنفات السمعية والبصرية " الإدارة العامة للرقابة على الأفلام والفيديو للفيلم " ، وسيناريو فيلم قلب نظام الحكم والذي اشترطت الرقابة تغيير اسمه للحصول على الترخيص، وكذلك رفض المعالجة المقدمة لفيلم " تحت النقب " تحت زعم أنه يتنافى مع قيم وقوانين وأخلاقيات المجتمع المصري. كما كشف التقرير عن غياب استقلال الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية " وزارة الثقافة " تجاه الأجهزة الأمنية والجهات السيادية وهو ما أظهره التقرير من خلال وقائع فيلمي دكان شحاته للمخرج خالد يوسف وأولاد العم للمخرج شريف عرفة والجزء الثاني من فيلم نمس بوند .

ويحذر التقرير من استمرار إخضاع الأعمال الإبداعية والفكرية لمعايير دينية، فقد رصد التقرير قيام جبهة علماء الأثر وهي جمعية أهلية بإصدار بيان لوقف عرض فيلم دكان شحاته، وكذلك قيام محامين بتوجيه إنذاراً لكل من رئيس الوزراء ووزير الثقافة وشيخ الأثر ونقيب المهن التمثيلية والفنانة إنهام شاهين والفنان أحمد الفيشاوي والمخرجة كاملة أبو ذكري، لمطالبتهم بوقف تصوير فيلم ( واحد صفر ) ومنع